النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷⴷⵉⵎⵓⵇⵔⴰⵟⵉ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

■ العدد : 620 ■ من 18 الى 24 شتنبر 2025 ■ الثمن: 5 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

عبد الله غميمط:

ضيف العدد

المدرسة المغربية : الريادة في تخبط السياسات العمومية وفشلها

في زمن تعقدت فيه التحديات الاجتماعية والتربوية وتشابكت فيه انتظارات المجتمع، أصبحت المدرسة عاجزة عن تحرير الأفراد من أغلالهم الاجتماعية، وأعادت إنتاج التمايزات الطبقية القائمة، وشرعنت الامتياز الثقافي للطبقات السائدة...

15

قراءة في الحراك الاحتجاجي الجماهيري أمام المستشفى الجهوي الحسن الثاني بأكادير 04

المغرب وأزمة الدولة التبعية 06

09 08 07

كلمة العدد:

بكل تأكيد الشعوب تتبادل الرسائل والدروس فلترتعد فرائص الحكام الظالمين

نحن الشيوعيون لنا قناعة راسخة بأن الشعوب والأمم تخوض نفس المعركة وهي في نفس الخندق، خندق الحرية والكرامة والتوزيع العادل للخيرات والمساواة بين البشر والشعوب والأمم. كم كانت غبطتنا كبيرة لما زار الشعب الفرنسي في وجه نظام ماكرون، الخديم الدليل للرسمال الإمبريالي ومؤسساته الاستغلالية، سقطت حكومة نظام ماكرون تحت الهبة الشعبية والتي تهدد حتى بخلع الرئيس ماكرون.

يتابع الشعب المغربي مثل هذه الهبات الشعبية ويقرأ رسالتها، ويجعل منها الدرس الذي يحفظه عن ظهر قلب ويذخره للمستقبل. هذا ما يجب على القوى المناضلة ببلادنا أن تستوعبه جيدا إذا أرادت أن تفهم وتستوعب كيف يتشكل وعي الشعب، وكيف تتراكم الدروس والعبر في الوعي الجماعي لشعبنا.

إن الشعوب تتبادل الدروس والخبرات، وهي تراكم ذلك في خزان الوعي الجماعي لأنها بكل بساطة تواجه نفس العدو الطبقي الذي يسيطر على الصعيد المحلي القطري وعلى الصعيد الجهوي وعلى الصعيد العالمي. فإذا كانت الطبقات الحاكمة تتبادل الخبرات والدروس في كيفية الحفاظ على سلطتها وكيف تنمي مصالحها؛ فإنها في الحقيقة لا تمثل إلا الوجه القبيح والعدواني لنفس العملة التي وجهها الآخر ليس إلا زيادة الضغط والقمع على الشعوب لإبقائها تحت القبضة الاستغلالية والاستبدادية.

يزداد شعبنا وعيا بحقيقة النظام القائم لما يطلع على ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من إبادة وتجويع واقتلاع من أرضه ووطنه. يستوعب شعبنا أن وحدة مصالح الكتلة الطبقية السائدة مع مصالح الإمبريالية الفرنسية والأمريكية والطغمة المجرمة في الكيان الصهيوني هي التي تجعل من التطبيع مع الكيان الصهيوني سياسة لحم تلك المصالح المعادية للشعب الفلسطيني وفي ذات الوقت للشعب المغربي. إن الامعان في تعميق التطبيع هو العربون على اندماج مصالح الكتلة السائدة ببلادنا مع مصالح الطغمة المجرمة في الكيان الغاصب المتسلط على فلسطين كل فلسطين.

وضد كل ذلك، تخوض جماهير شعبنا معارك نضالية هامة جدا وعلى كافة الواجهات. فعلى مستوى الجماهير الكادحة في المدن والمداشر، لا يمر يوم من دون أن تنظم وقفات أو مسيرات أو اعتصامات من أجل الحق في الماء والأرض وفي التعليم والعلاج والسكن اللائق والشغل والاستفادة من البنيات التحتية الضرورية، ومن أجل احترام الحقوق الأساسية للمواطنات والمواطنين في التعبير والتنظيم والتظاهر والاحتجاج. في جوف هذه الحركات النضالية هناك نبض يتقوى سنة بعد سنة وهو النضال العمالي حيث ينتظم العمال من أجل مواجهة الهشاشة والطرد وتردي القدرة الشرائية والغلاء وتغول الباطرونا المسنودة من طرف الأجهزة القمعية للدولة.

إن هذه الوقائع مجتمعة أو مأخوذة منفردة، هي التي تسمح لنا بالقول بأن استعدادات جماهير شعبنا للنضال والدفاع عن الحقوق وفرض المكتسبات، أمر حقيقي وواقع حال. وهذا ما يسمح لنا أيضا، عند استعراض ما تقوم به القوى المناضلة، وعند الوقوف على تقاعس أو تخلف هذه القوى، هو ما يدفعنا للاستنتاج بأن استعدادات جماهير شعبنا للتضحية تفوق بكثير استعداد القوى المناضلة للتضحية وتحمل تبعات القيادة الحازمة للنضالات الشعبية. يتضح هذا التخلف عندما نستعرض ما تقوم به هذه القوى في مواجهة التطبيع حيث يتم بالاكتفاء بمسيرات نهايات الأسبوع، وعدم الدعوة لربط تلك المسيرات بحالة تعطيل الآلة الإنتاجية أو الرواج الاقتصادي عبر إعلان أيام الغضب الشعبي أو الإضراب العام أو غيره من الأشكال النضالية التي تساعد على إجبار الدولة للإنصات إلى نبض الشعب الغاضب. أما عند النظر إلى ما يخص القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فإن ذات القوى المناضلة أو أغلبها منسحب من هذه الجبهة ومن الحركات النضالية المتعلقة بوقف تغول الاحتكار وطغيان الدولة البوليسية.

إن الحركة النضالية لجماهير شعبنا الناهضة في جميع مناطق البلاد تفرض على القوى المناضلة أن تستجمع ما لها من إرادة للانخراط المبدئي والتام في هذه المسيرة الشعبية لمواجهة جميع سياسات النظام، وفرض التراجع عن التطبيع وإسقاطه، وانتزاع الحقوق المشروعة لكافة الفئات والطبقات الشعبية وعلى رأسها الطبقة العاملة الضحية الأولى والكبيرة للرأسمالية الطفيلية ببلادنا.

Anteprima :**السحب** ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء ■ الهاتف: 0668671174 ■ ملف الصحافة : 6 ص 1995 ■ رقم الايداع القانوني: 1995 /104

بيان المكتب الوطني للقطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي

–المكتب الوطني للقطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي يدعو إلى مقاطعة ما يسمى ب «المنتدى العالمي للنساء من أجل السلام» المزمع عقده بمدينة الصويرة يومي 19 و20 شتنبر 2025 ويدعو إلى فضح خلفياته وأهدافه

–يجدد دعوته لإسقاط التطبيع المخزني مع الكيان المحتل.

يومي 19 و20 شتنبر المقبل، ستنظم حركة «محاربات من أجل السلام Guerrières de la paix» الفرنسية ما يسمى المنتدى العالمي للنساء من أجل السلام، بمدينة الصويرة بالمغرب.

وبهذه المناسبة، فإن المكتب الوطني للقطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي، إذ يسجل أن تنظيم هذا المنتدى يندرج ضمن تعمق وتوسع مجالات التطبيع مع الكيان الصهيوني النازي، وأن الهدف منه هو تكريس التعتيم الإعلامي والإيديولوجي حول حرب الإبادة والجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها العدو الصهيوني في حق الشعب الفلسطيني، فإنه يدعو جميع المناضلات والمناضلين وكافة القوى المناصرة للقضية الفلسطينية وخاصة التنظيمات النسائية إلى مقاطعة هذا المنتدى والعمل على فضح خلفياته وأهدافه، وذلك:

1) لأن الحركة المنظمة لهذا المنتدى تجعل الكيان الصهيوني المحتل للأراضي الفلسطينية في نفس الكفة مع المقاومة الفلسطينية التي تكافح من أجل تحرير فلسطين من الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، وعوض أن تعتبر أن أصل المشكل يكمن في احتلال الكيان الصهيوني لفلسطين وفي ارتكابه للمجازر الوحشية في حق الشعب الفلسطيني وفي حرب الإبادة الجماعية التي يرتكبها حاليا في غزة، فإنها تعتبر أن الحرب تدور بين طرفين متعادلين هما المقاومة الفلسطينية والجيش «الإسرائيلي»، وهي مغالطة مقصودة الهدف منها التعتيم على ما يرتكبه العدو الصهيوني من جرائم في حق الشعب الفلسطيني وفي جعل هذا الكيان البغيض مجرد طرف في الحرب بيد أنه هو من يحتل فلسطين وهو من يمارس جرائمه في حق الشعب الفلسطيني؛

2) لأن السلام العادل المنشود لا يمكن تحقيقه إلا بوقف حرب الإبادة الجماعية في حق الشعب الفلسطيني وانسحاب جيش العدو الصهيوني من غزة وإنهاء احتلال الكيان الصهيوني لفلسطين وتمكين الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير مصيره على قاعدة استقلال الأراضي الفلسطينية من النهر إلى البحر وعودة اللاجئين/ات الفلسطينيين/ات وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس؛

3) لأن المقاومة الفلسطينية، السلمية منها والمسلحة، حق مشروع للشعب الفلسطيني في الدفاع عن حقه في الوجود وفي النضال من أجل دحر الاحتلال الصهيوني البغيض.

إن المكتب الوطني للقطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي، وانطلاقا من هذه الاعتبارات وغيرها، يعلن للرأي العام الوطني والدولي أنه:

– يقاطع هذا المنتدى الملغوم؛

– يجدد تضامنه مع كفاح الشعب الفلسطيني المشروع وإدانته لحرب الإبادة التي يرتكبها العدو الصهيوني في حقه بمشاركة الإمبريالية الأمريكية وبتواطؤ الأنظمة الرجعية وفي مقدمتها الأنظمة المطبعة مع الاحتلال الصهيوني وفي ظل صمت مريب للمنتظم الدولي؛

– يجدد تضامنه المطلق مع النساء الفلسطينيات ويعتز بصمودهن البطولي في مواجهة الإبادة الجماعية والتجويع الذي يمارسه الكيان الصهيوني المجرم في حق الشعب الفلسطيني؛

– يرفض ترشيح هذه الحركة لنيل جائزة نوبل للسلام؛

– يجدد دعوة كافة القوى المغربية الداعمة للشعب الفلسطيني إلى المزيد من الضغط لإسقاط التطبيع المخزني والمخزي مع الكيان المجرم؛

– يحيي عاليا أسطول الصمود العالمي لكسر الحصار على غزة.

– يدعو إلى الانخراط في بناء أممية ماركسية لمواجهة الرأسمالية والامبريالية ومن أجل الاشتراكية والشيوعية وهي السبيل المطلوب لإقامة السلام الحقيقي في العالم بعد دحر النظام الرأسمالي المشعل للحروب.

– يعبرعن استعداده للانخراط في جميع المبادرات النضالية للتصدي لهذا المنتدى.

حزب النهج الديمقراطي العمالي
المكتب الوطني للقطاع النسائي

بيان بشأن وفاة الرفيق بسة ابن زهير، أحد المؤسسين الأوائل للحزب الجزائري من أجل الديمقراطية والاشتراكية

ببالغ الحزن والأسى نعلن وفاة رفيقنا بسة ابن زهير في فرنسا، بعد صراع طويل وشجاع مع المرض.

ولد الرفيق بسة ابن زهير بالجزائر العاصمة في 2 أوت 1947، وتجلى منذ شبابه المبكر بنشاطه النضالي وإخلاصه الثابت لقيم الاشتراكية والشيوعية. تلقى تعليمه الثانوي بالمدرسة التقنية في بن عكنون (الجزائر العاصمة)، ثم واصل دراسته بمعهد العلوم الاقتصادية حيث نال شهادة الليسانس، قبل أن يتحصل على شهادة الماجستير ببحث قيّم حول زراعة الحبوب في المرحلة الاستعمارية. وظل طوال مسيرته مناضلا مخلصا لا يعرف الكلل في خدمة العمال والفلاحين والطبقة الكادحين.

التحق بحزب الطليعة الاشتراكية (PAGS) منذ تأسيسه وخلال فترة الإصلاح الزراعي بولاية تيارت، شارك بفعالية في نضالات الفلاحين، وقاد بمسؤولية التجمعات وحركات التعبئة، من بينها المسيرة التاريخية التي ضمّت ما يقارب ألفي فلاح نحو الجزائر العاصمة. وبصفته مسؤولا عن القسم الزراعي والريفي، ساهم بشكل بارز في إعداد معظم التحليلات والمنشورات في جريدة صوت الشعب، وانتُخب عضوا في اللجنة المركزية قبل أن يقدم استقالته.

وفي سنة 1995، في ذروة العشرية السوداء التي عصفت بالبلاد، نجا بأعجوبة من محاولة اغتيال نفذها الإرهابيون المتطرفون الإسلاميون، لمحاولة لإخماد صوته النضالي وكسر عزيمته الثابتة.

لقد كانت محاولة الاغتيال هذه ترمي إلى إسكات صوته النضالي وكسر التزامه الثابت تجاه العمال والفلاحين، لكنها زادت من صلابته وإصراره على مواصلة الكفاح. واضطر إثرها إلى اللجوء إلى فرنسا حتى سنة 1999، ثم عاد بعدها إلى الجزائر ليمارس التدريس بالجامعة، وليساهم بفاعلية في إعادة إصدار جريدة الجزائر الجمهورية، التي اعتبرها «عودة إلى الجذور وإلى التقليد الأصيل المتمثل في الدفاع عن مصالح العمال والفلاحين الكادحين، وعن الطبقات الاجتماعية الأكثر فقرا».

كان الرفيق أحد المؤسسين الأوائل للحزب الجزائري من أجل الديمقراطية والاشتراكية، وتولى فيه موقعا قياديا بارزا، مؤمنا إيمانا راسخا بضرورة بناء حزب عمالي جقيقي يسترشد بالنظرية الماركسية اللينينية. ولم يقتصر نضاله على العمل الحزبي والتنظيمي فحسب، بل انصرف أيضا إلى صون التراث النضالي، من خلال إشرافه على إدارة جريدة الجزائر الجمهورية، التي جعل منها منبرا ثابتا للدفاع عن قضايا العمال والفلاحين الكادحين.

كان الرفيق بسة ابن زهير، بحسه الأممي العميق، يربط دوما بين نضالات الطبقة العاملة والفلاحين الكادحين في الجزائر وبين كفاحات العمال والشعوب المضطهدة عبر العالم. وقد جسّدت مساهماته المتواصلة إيمانه الراسخ بالتضامن مع كل النضالات المناهضة للإمبريالية، التي اعتبرها امتدادا طبيعيا لمعركة التحرر الوطني والاجتماعي. بالنسبة له، لم يكن المثال الشيوعي محصورا في حدود وطنية ضيقة، بل هو أفق إنساني شامل يوحّد المستغلين والمضطهدين في نضال مشترك ضد القمع والاستغلال والظلم.

رغم أن المرض أنهكه وأضعف جسده، ظلّ الرفيق بسة ابن زهير وفيا لعادته في قراءة وإعادة قراءة مؤلفات ماركس وإنجلز ولينين، مستمدا من فكرهم الثوري زادا يقوّي عزيمته ويغذي تحليلاته، ويمنحه القدرة على الاستمرار في مؤازرة نضالات رفاقه. وحتى في لحظاته الأخيرة، لم تشغله معاناته بقدر ما شغلته همومهم، إذ ظلت أفكاره متجهة إليهم، نادما فقط على عجزه عن الوقوف بينهم في ساحات النضال.

يرحل عنا الرفيق بسة ابن زهير تاركا وراءه قدوة حيّة للمثقف الملتزم، وللمناضل الشيوعي المخلص لمبادئه، وللرفيق الوفي الذي لم يتراجع يوما عن خندق الدفاع عن العمال والفلاحين الكادحين. سيظل إرثه الفكري والنضالي منارة تهدي الأجيال القادمة في مسيرتها من أجل حقوق الطبقة العاملة، والعدالة الاجتماعية، وتحرير شعبنا من كل أشكال الاضطهاد.

وبهذه المناسبة الأليمة، نتوجه إلى زوجته وبناته وإلى كل أفراد عائلته بأحرّ التعازي وأصدق مشاعر التضامن الرفاقي، مؤكدين لهم أن ذكراه ستبقى حية في قلوب رفاقه، وأن نضاله سيبقى جزءا من نضالنا المشترك.

في الجزائر العاصمة، في 28/08/2025.
الحزب الجزائري للديمقراطية والاشتراكية

اتحاد نضال العمال الفلسطيني يحذر من تدهور الأوضاع الاقتصادية واستمرار معاناة وبطالة العمال الفلسطينيين

في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية وتواصل الحصار الإسرائيلي الجائر، حذر اتحاد نضال العمال الفلسطيني من الانعكاسات الخطيرة لتدهور الأوضاع المعيشية وازدياد معدلات البطالة والفقر في صفوف الطبقة العاملة الفلسطينية، خاصة في قطاع غزة والمحافظات الشمالية.

وأكد الاتحاد أن حرمان آلاف العمال الفلسطينيين من العمل داخل أراضي 48 نتيجة لإجراءات الإسرائيلية التعسفية، يشكل انتهاكا صارخا للحقوق الاقتصادية والإنسانية، ويأتي في سياق حرب اقتصادية ممنهجة تستهدف كسر صمود شعبنا.

ودعا اتحاد نضال العمال في بيانه الحكومة الفلسطينية إلى تحمل مسؤولياتها الوطنية والاجتماعية، عبر وضع خطة طوارئ اقتصادية توفر بدائل واقعية للتشغيل وتعزز الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر تضررا.

وطالب المجتمع الدولي ومؤسسات الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة العمل الدولية، بالتدخل العاجل لوقف السياسات الاحتلالية تجاه العمال الفلسطينيين، وضمان حقهم في العمل بحرية وكرامة.

كما دعا إلى إطلاق حوار وطني اقتصادي واجتماعي يشارك فيه مختلف الأطراف، بهدف بلورة سياسات تنموية بديلة قائمة على العدالة الاجتماعية والاقتصاد المنتج.

وختم اتحاد نضال العمال الفلسطيني بيانه بالتأكيد على وقوفه إلى جانب العمال العاطلين عن العمل، وتجديد التزامه بالدفاع عن حقوقهم وكرامتهم، باعتبار أن العدالة الاجتماعية جزء لا يتجزأ من مشروع التحرر الوطني الفلسطيني.

الجامعة الوطنية للتعليم FNE تدعو لاضراب وطني

ردا على استخفاف الحكومة وانتهاكها للاتفاقيات والتعهدات التي التزمت بها وتملصها من تنفيذ اتفاقي 10 و26 دجنبر 2023، الجامعة الوطنية للتعليم FNE تدعو نساء ورجال التعليم إلى:

- خوض إضراب وطني يوم 23 شتنبر 2025 مرفوقا بوقفات احتجاجية أمام الأكاديميات الجهوية والمديريات الإقليمية لوزارة التربية الوطنية

- المشاركة القوية والمكثفة في الوقفة الاحتجاجية الممركزة الأحد 05 أكتوبر 2025 على الساعة العاشرة والنصف صباحا أمام مقر وزارة التربية الوطنية بالرباط بمناسبة اليوم العالمي للمدرس، - والذكرى الثانية للحراك التعليمي المجيد

في خطوة سافرة وغير مسؤولة، يحكمها منطق التحكم والاستهتار والإصرار على سحق كرامة نضالات نساء ورجال التعليم وتبخيس تضحياتهم التاريخية، تستمر الحكومة في تسويفاتها المستفزة وتملصها من تنفيذ ما التزمت به في اتفاقي 10 و26 دجنبر 2023 مع النقابات التعليمية، ضاربة بعرض الحائط كل مبادئ الحوار الاجتماعي ومقتضيات الالتزام المؤسساتي، ومستهترة بمطالب نساء ورجال التعليم الذين انتظروا طويلا الوفاء بتعهداتها.

إن الجامعة الوطنية للتعليم FNE – التوجه الديمقراطي، إذ تعتبر هذا التصريح تماديا ممنهجا في إذلال الشغيلة التعليمية وانخراطا مفضوحا في تشويه صورتها والنيل من تضحياتها، وكذا إمعانا في سياسة التهميش والإقصاء والقمع، فإنها:

1. تدين بشدة هذا الاستهتار الحكومي الخطير الذي يكشف زيف الشعارات الرسمية حول «الدولة الاجتماعية»، ويؤكد غياب الإرادة السياسية لتنفيذ الإصلاحات الحقيقية والمنصفة للتعليم العمومي، والتعاطي الإيجابي مع قضايا نساء ورجال التعليم ومع مطالبهم الملحة العادلة والمشروعة؛
2. تؤكد أن كل الاتفاقات المبرمة مع النقابات ملزمة وغير قابلة للتراجع، وعلى رأسها اتفاق 26 أبريل 2011 واتفاقي 10 و26 دجنبر 2023 اللتين كانا نتاج حراك تعليمي وحدوي قوي ومسار تفاوضي شاق، وأن التنصل منهما هو نكث للعهود ومساس سافر بثقة الشغيلة التعليمية في المؤسسات ومن جدوى أي حوار؛
3. تدعو كل النقابات التعليمية المناضلة، والهيآت الديمقراطية، ونساء ورجال التعليم بجميع فئاتهم إلى التعبئة الشاملة والالتفاف حول هذه المحطة النضالية الوحدوية، في أفق تصعيد الأشكال الاحتجاجية حتى تحقيق كافة المطالب العادلة والمشروعة بما يجبر الضرر وينزع فتيل الاحتقان والتوتر؛
4. تطالب بالتعجيل والإسراع في تنزيل بنود الاتفاقات الموقعة دون قيد أو شرط، وعلى رأسها تسوية الملفات العالقة، وتحسين الأوضاع المادية والمهنية للشغيلة التعليمية، وصون كرامة العاملين في القطاع.
5. تعلن دعمها وانخراطها في كل النضالات التي تخوضها كل التنسيقيات المناضلة من أجل انتزاع المطالب الملحة والعاجلة بما يجبر الضرر وينتهي سياسة التسويف والتماطل في حل المشاكل والملفات، التي عمرت لسنين وما زالت لم تجد الطريق لحلها؛
6. تعلن عن خوض إضراب وطني إنذاري يوم الثلاثاء 23 شتنبر 2025 في قطاع التعليم، مصحوبا بوقفات احتجاجية أمام الأكاديميات الجهوية والمديريات الإقليمية، من أجل التعبير عن الغضب الجماعي ورفض هذا العبث الحكومي؛
7. بمناسبة اليوم العالمي للمدرس، والذكرى الثانية للحراك التعليمي المجيد تقرر تنظيم وقفة احتجاجية ممركزة الأحد 05 أكتوبر 2025 على الساعة العاشرة والنصف صباحا أمام مقر وزارة التربية الوطنية بالرباط.

إن الجامعة الوطنية للتعليم FNE – التوجه الديمقراطي، وهي تضع مطالب الشغيلة التعليمية فوق كل الحسابات السياسية والانتخابية، تجدد التزامها بخيار النضال الوحدوي والتصعيدي كطريق لا بديل عنه لفرض الاستجابة الفورية للمطالب، وتحمل الحكومة كامل المسؤولية فيما ستؤول إليه الأوضاع إذا استمر التنصل والتجاهل والتسويف.

لا تنازل عن الحقوق والمكتسبات، وما لا يأتي بالنضال يأتي بالمزيد من النضال

عاشت نضالات الشغيلة التعليمية موحدة وصامدة

عن المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE
الرباط في 13 شتنبر 2025

وجدة: نجاح الوقفة الاحتجاجية لنساء ورجال الصحة بمستشفى الفارابي

شهد مستشفى الفارابي صباح اليوم الخميس 11 شتنبر 2025 وقفة احتجاجية ناجحة، دعا إليها المكتب الإقليمي للجامعة الوطنية للصحة بوجدة، عرفت مشاركة وازنة لنساء ورجال الصحة من مختلف المؤسسات الصحية العلاجية والوقائية والإدارية والتكوينية.

الوقفة جاءت للتأكيد على ضرورة صون كرامة العاملين وتحسين ظروف عملهم.

وعرفت هذه المحطة حضور فعاليات داعمة، من بينها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان – فرع وجدة، وحزب النهج الديمقراطي العمالي – فرع وجدة، إلى جانب مسؤولين نقابيين من قطاع الاتحاد المغربي للشغل، ومناضلين نقابيين ينتمون إلى نقابات أخرى، وهو ما أعطى للوقفة طابعا وحدويا عزز من قوتها ورسائلها.

ورفع المشاركون شعارات قوية نددوا فيها بتردي أوضاع القطاع الصحي بالجهة الشرقية، محذرين من استمرار الخصاص الكبير في الموارد البشرية، وغياب التجهيزات والمستلزمات الطبية الأساسية، فضلا عن تزايد الاعتداءات التي تطال الأطر الصحية دون أي تدخل ناجع من السلطات المسؤولة.

وفي خضم هذه التعبئة، جددت الجامعة الوطنية للصحة تضامنها المطلق مع الكاتب الإقليمي عبد القادر حلوط، الذي من المرتقب أن يمثل أمام القضاء يوم 18 شتنبر الجاري، على خلفية شكاية تقدمت بها إحدى شركات المناولة المكلفة بخدمات النظافة بمستشفى الفارابي.

وأكد المكتب الإقليمي أن هذه الوقفة ليست سوى خطوة أولى ضمن برنامج تصعيدي مرتقب، مبرزا أنه شرع في تحيين الملف المطلبي لكافة فئات العاملين ليكون أرضية للتفاوض خلال الموسم الاجتماعي 2025/2026، مع التشديد على أن الجامعة ستظل وفية لمهامها في الدفاع عن الحقوق المشروعة لنساء ورجال الصحة.

بوسماحة بهلول

قراءة في الحراك الاحتجاجي الجماهيري أمام المستشفى الجهوي الحسن الثاني بأكادير

اعتبارا لطبيعته اللاوطنية واللاشعبية والاستبدادية على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أمعن النظام المخزني التبعي، منذ الاستقلال الشكلي، في انتهاج سياسات حرمت أفراد الشعب المغربي، لاسيما الكادحات والكادحين منهم، من كافة الحقوق وخاصة أسمى ما يكفل البقاء على قيد الحياة، ألا وهو الحق في الصحة. فبانصياعه التام لإملاءات المؤسسات المالية الإمبريالية، نفذ انطلاقا من بداية ثمانينيات القرن العشرين سياسة التقويم الهيكلي التقشفية، حيث عمد إلى تقزيم الجزء المخصص من ميزانية الدولة لقطاع الصحة العمومية إلى أقل من 5 % ضاربا بعرض الحائط توصيات منظمة الصحة العالمية التي توصي بأن تخصص كافة الدول ما بين 8 و12 % من ميزانيتها العامة من أجل إعمال الحق في الصحة وفق المعايير الدولية.

الهاشمي كبدة

إنه لمن الحتمي أن يكرس إمعان النظام المخزني في مواصلة تلك السياسة مزيدا من تازيم أوضاع المؤسسات الاستشفائية والصحية العمومية، ومن تفاقم تردي الخدمات التي تقدمها للمرتفقات والمرتفقين والمرضى من المواطنات والمواطنين. ويظل المستشفى الجهوي الحسن الثاني بأكادير وجميع المستشفيات العمومية الإقليمية والجهوية بجهتي سوس-ماسة وكلميم-واد نون مستنقعات تعكس واقع ذلك التأزم والتردي.

وجراء الاستفحال الأخير للأزمة في المستشفى الجهوي الحسن الثاني بأكادير، وما نتج عنها من قطاعات إنسانية من أبلغ مظاهرها وفيات بالجملة في صفوف الأمهات الحوامل، وفي مسعى لبناء وتفعيل أدوات الدفاع الذاتي للجماهير، انطلقت حملة على صفحات وسائل التواصل الاجتماعي بهدف رج المياه الآسنة لواقع هذه المؤسسة الاستشفائية، أثمرت تنفيذ وقفة احتجاجية رمزية أمام البوابة الرئيسية لتلك المنشأة العمومية رغم محاولة إجهاضها من طرف السلطات المحلية في شخص باشا مدينة أكادير. وقد شارك فيها فاعلون سياسيون ومدنيون وبعض ذوي الضحايا وجماهير شعبية، وواكبتها بالتغطية الإعلامية العديد من المنابر الصحفية غير الحكومية الرقمية والورقية...

إن الشهادات الميدانية المستقاة من بعض ذوي ضحايا هذا المرفق العام ومن بعض المرضى والمرتفقات والمرتفقين اللواتي والذين سبقوا أن ترددوا عليه لصادمة ومروعة. فقد شخصت بكل موضوعية وتجرد الاهتراء المهول لبنياته المادية من بناءات وصرف صحي وتجهيزات ومعدات...، ووقفت على حاجياته الملحة من الكفاءات الطبية الأخصائية والأطر التمريضية والتقنية المتخصصة...، وكشفت عن المعاملات اللاإنسانية واللامهنية المنتشرة في صفوف العاملين به، وفضحت الفساد المستشري في صفوف هؤلاء.

أنشئ المستشفى الجهوي الحسن الثاني بأكادير منذ قرابة ستة عقود، وأكاد أجزم أنه لم يخضع لعمليات إعادة التهيئة إلا لفترات جد محدودة، وهذا ما فاقم من تردي أوضاع بنياته المادية. ومن بعض الصور المعبرة عن هذا التردي حالات أجنحته وأقسامه وغرفه ومغاسله ومراحيضه الموجهة للاستعمال من طرف المرضى والمرتفقات والمرتفقين، فهذه الأخيرة عديمة الصيانة مما أدى إلى اختناق قنواتها على الدوام وتتراكم بها المخلفات الآدمية مما يجعلها مسيئة لكرامة المواطنات والمواطنين المرضى اللواتي والذين تأويهم هذه المؤسسة الاستشفائية. وبشأن الأفرشة والأسرة، فالقائم منها، لاسيما بقسم المستعجلات، على قلته، متهالك ووسخ لا يصون إنسانية المرضى المكرهين على طلب خدمات هذا القسم. وعن الأجهزة والمعدات والمواد المعينة على تشخيص الأمراض من سكانر وراديو والتلفاز الكاشف بالصدى والآلات التخصصية والمخبرية، فهي على الدوام معطلة أو يتعمد تعطيلها مما يرغم المرضى، على هزالة إمكاناتهم المالية، إلى التوجه إلى مؤسسات القطاع الخاص لإنجاز الكشوفات والتحاليل المطلوبة منهم، كما يكرهون على اقتناء المواد الصيدلية الطبية وشبه الطبية من الصيدليات الخاصة.

على غرار باقي المؤسسات الاستشفائية العمومية على الصعيد الوطني، يعيش المستشفى الجهوي الحسن الثاني بأكادير على إيقاع نقص حاد في الأطر الطبية والتمريضية والتقنية وذلك جراء سياسة التقشف المنتهجة في مجال التشغيل بقطاع الصحة العمومية، فضلا عن الترخيص للعديد من الأطباء الأخصائيين لمغادرة هذا القطاع، وزيادة على التستر عن الأطر الطبية المختصة المنتسبة إليه للاشتغال بالمصحات الخاصة في خرق لمقتضيات قانون الوظيفة العمومية، وهذا ما يساهم في الانتهاك السافر لحق المرضى، طالبي خدمات هذه المؤسسة الاستشفائية، في الاستشارات الطبية والعمليات الجراحية والمواكبة التمريضية ... اللازمة لإنقاذ حياتهم.

في تناف مع مدونة منظمة الصحة العالمية المؤطرة لأخلاقيات وممارسات مهنيي الصحة، يتعرض المرضى والمرتفقات والمرتفقين طالبي خدمات المستشفى الجهوي الحسن الثاني بأكادير لجملة من السلوكيات والتصرفات والمعاملات الصادرة عن العاملين بهذه المؤسسة الاستشفائية المنتهكة لكرامتهم، وهي موسومة على وجه الخصوص باللامبالاة والمخادعة والإخلال بالاحترام الواجب والتمييز والامتناع عن الرعاية اللازمة ...، وهذا ما يشكل خرقا لحقوقهم واستهتارا بأرواحهم. ولعل من الأمثلة لأنصع صورة عن هذه الممارسات ما جاء على لسان أحد ذوي الضحايا. فقد حكى أنه، إثر وضع زوجته لمولود ذكر بعد خضوعها لعملية جراحية قيصرية ودخولها في غيبوبة والاحتفاظ بها بالعناية المركزة، تم ترك الرضيع بقاعة دون أدنى رعاية. وجد الأب ابنه على طاولة ومجموعة من الممرضات والممرضين ملتئمين حول مائدة يلتهمون طبق الكسكس في تجاهل تام لصراخ الرضيع الناجم عن مرض ألم به. وفي غياب لأدنى المشاعر الإنسانية والالتزام المهني، طلب من الوالد وهو يتحسر أسى لحالة ولده، اقتناء حليب لهذا الأخير من صيدلية خارج هذه المنشأة الصحية.

وأوردت الفيديوهات، التي سجلت لذوي الضحايا، العديدة من معاناة المرضى مع العاملين بهذه المؤسسة الاستشفائية.

يعد الفساد القائم بالمستشفى الجهوي الحسن الثاني بأكادير صورة مصغرة من الفساد البنيوي المستشري في بنيات الدولة. فالنظام المخزني هو الذي عمل ولازال يعمل على تكريسه وإشاعته وحماية رموزه الكبار والتستر عن المتورطين فيه الصغار. ومن مظاهر الفساد المنتشر في هذه المنشأة الصحية الواردة على ألسن ذوي الضحايا والمرتفقات والمرتفقين طالبي خدمات هذه الأخيرة: الرشوة، السمسرة، تعمد تعطيل الأجهزة والمعدات إن لم نقل إتلافها، ادعاء انعدام المحاليل بمختبر المستشفى والمواد الطبية وشبه الطبية بصيدليته ... ومن الأمثلة الصارخة عن الرشوة والتي جاءت في تصريح لإحدى ذوي الضحايا اشتراط ممرضة مختصة في القبالة، تشتغل بجناح أمراض النساء والتوليد، رشوة مقدارها 500 درهما تقدمها المرأة الحامل المقبلة على الوضع وذلك حتى تحظى برعاية هذه الممرضة. كما سبق للفرع الجهوي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بجهة سوس ماسة أن تلقى شكايات وطلبات المؤازرة من مرضى، كانت حالاتهم المرضية تقتضي إجراء عمليات جراحية مستعجلة، مفادها السمسرة في معاناتهم ومطالبتهم، إما بأداء مقابل مالي للطبيب المعالج الذي سيتولى القيام بالعملية الجراحية، وإما توجيههم إلى مصحات خاصة ينجز فيها هذا الطبيب تدخلاته الطبية.

في أعقاب تنفيذ الوقفة الاحتجاجية لفاتح شتنبر 2025 أمام البوابة الرئيسية للمستشفى الجهوي الحسن الثاني بأكادير، وعلى عادة الأجهزة المخزنية التي توازي بين القمع ونهج كل السبل لاحتواء أي حراك جماهيري، سارعت إدارة تلك المنشأة الصحية إلى إصدار مذكرة موجهة إلى الأطقم الطبية والتمريضية تنص على الاقتصار على استعمال الأدوية التي توفرها صيدلية هذه المنشأة، كما روج أن وزارة الصحة ستوفد لجنة للبحث والتقصي، وانتشر أن المندوبية الجهوية لوزارة للصحة بجهة سوس-ماسة بعثت بلجنة أيضا إلى هذه المؤسسة الصحية، ونظمت الطبيبة المشرفة على تدبير شؤون هذه المندوبية ندوة صحفية حول أوضاع المستشفى الجهوي الحسن الثاني بأكادير محاولة نسبها إلى ضعف طاقته الاستيعابية بالمقارنة مع طالبات وطالبي خدماته متجاهلة اهتراء مرافقه وقلة تجهيزاته ومعداته وأطره والفساد المستشري في صفوف العاملين به. غير أن هذه الأساليب الاحتيالية والتضليلية لم تنطل على المحتجين والمحتجات، وهذا ما سيرصد في قادم التطورات.

إن ما هو قابل للتثمين والإشادة في المحطة النضالية لفاتح شتنبر 2025 أمام المنشأة الصحية المستشفى الجهوي الحسن الثاني بأكادير كونها لم تكن حبيسة العفوية والعاطفة، وانتهت بانتهاء زمن تنفيذها، بل أخذت بعدا تأطيريا، إن لم يكن سياسيا ولا نقابيا ولا حقوقيا ولا جمعويا، إنما كان بعدا جماهيريا شعبيا. فقد بادر بعض المشاركين فيها إلى فتح منصة للتواصل على تطبيق الواتساب انخرط فيها كل من كانت له الرغبة في المساهمة في التنديد والاحتجاج على الأوضاع المازومة إلى درجة الكارثية لذلك المستشفى. وفعلا صارت المنصة حلقة أتاحت تقاسم التغطية الصحفية للمحطة النضالية الآنفة الذكر. كما ناقش عضواتها وأعضائها سبل استمرارية تلك الحركة الاحتجاجية الجماهيرية حيث أثمرت مخرجات النقاش قرار تنفيذ وقفة أخرى أمام نفس المؤسسة الاستشفائية يوم الأحد 14 شتنبر 2025 على الساعة الرابعة بعد الزوال 16h، وتمت التعبئة المكثفة لهذه المعركة النضالية من خلال إصدار بيان في الموضوع ونشر دعوات وملصقات... على صفحات الفضاء الأزرق وعلى المنصات الرقمية...

لم تخلف الجماهير السوسية الموعد، إذ حجت بالمئات إلى فضاء الاحتجاج، ذكرا وإناثا، صغارا وكبارا، أطفالا وشبابا وكهولا وشيوخا. غير أنه رغم سلمية المعركة، فالنظام المخزني بطابعه القمعي البوليسي المنتهك للحريات العامة وللحقوق المدنية والسياسية لاسيما الحرية والحق في التظاهر السلمي، أبى إلا أن يفسد هذا العرس النضالي، حيث أعطيت الأوامر لقوات القمع لمحاصرة المحتجات والمحتجين والتنكيل بهن وبهم. وقد استعملت أساليبها المعهودة من اعتداءات لفظية (السب والقذف والإهانة...) وجسدية (الضرب والسحل والمطاردة...)، وما الفيديوهات المنشورة في وسائل التواصل الاجتماعي وفي المنابر الإعلامية الرقمية إلا أصدق تعبير عن همجية ذلك التدخل القمعي.

إن من الدروس المستخلصة من هذا الحراك الجماهيري كمون الروح المطلبية الاحتجاجية والوعي الطبقي لدى الطبقات الشعبية وطلاع النضال. فحيثما أتيحت لتلك الطبقات وهؤلاء الطلائع الفرصة إلا وبرهنوا على عزمهم وانخراطهم في المعارك النضالية ضد الاستبداد والفساد. وسيرا على هدى تلك الروح وذلك الوعي، أصرت الجماهير المحتجة على مواصلة النضال حيث يتداول في قرار الاستمرارية في الوقفات أمام المنشأة الصحية العمومية المستشفى الجهوي الحسن الثاني بأكادير، ومن المرجح أن تنفذ وقفة أخرى يوم الأحد 21 شتنبر 2025.

ثورة في التكنولوجيا: البديل اليساري للذكاء الاصطناعي

بقلم : صوفيا روزليك
(Sophia Roselake)

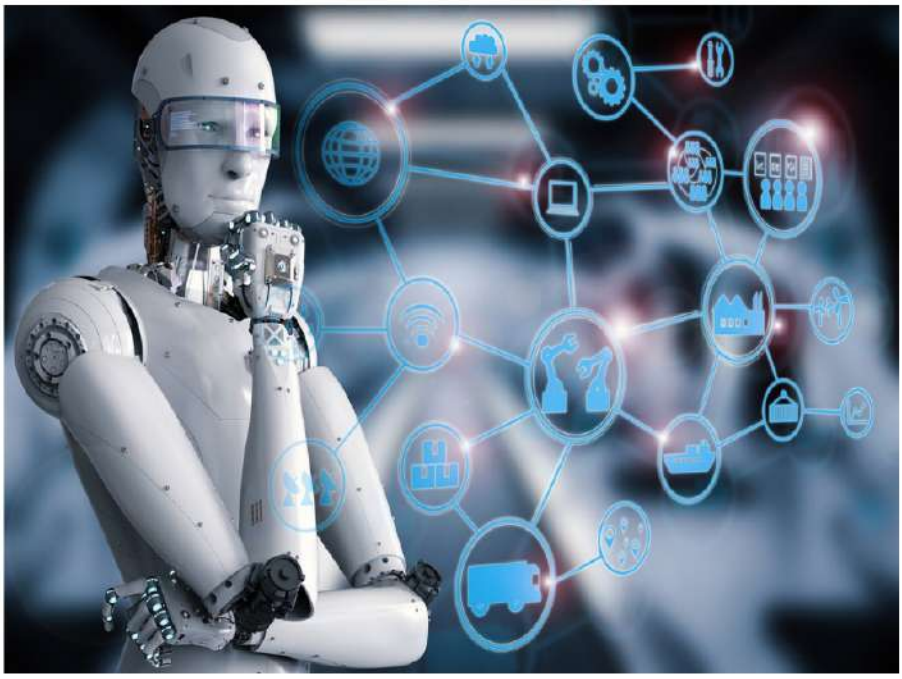

إن التطور السريع والاندماج المتزايد للذكاء الاصطناعي في مختلف مجالات الحياة قد أثارا نقاشات واسعة حول انعكاساته على المجتمع والاقتصاد والعلاقات الإنسانية. ويزداد القلق من أن المسار الحالي لتطوّر الذكاء الاصطناعي، الذي تقوده إلى حد كبير المصالح الشركاتية، قد يفاقم من عدم المساواة الاجتماعية القائمة ويقوّض القيم الديمقراطية.

ردًا على ذلك، بدأ يتبلور بديل يساري للذكاء الاصطناعي، يقوم على ضرورة أن تخدم التكنولوجيا مصالح المجتمع الأوسع، لا أن تكون وسيلة لتكديس الثروة في أيدي قلة. هذا التوجه يدعو إلى تطوير أكثر شمولا وعدالة وشفافية للذكاء الاصطناعي، يضمن أن تكون منافعه متاحة للجميع وأن يتم التخفيف من مخاطره.

جوهر هذا البديل يتمثل في فحص نقدي لبنى القوة والأنظمة الاقتصادية التي يقوم عليها المشهد الراهن للذكاء الاصطناعي. فهو يتحدى النموذج النيوليبرالي السائد الذي يعطي الأولوية للكفاءة والإنتاجية والربح على حساب الرفاه الإنساني والعدالة الاجتماعية. ويؤكد المدافعون عن البديل اليساري أن الذكاء الاصطناعي يجب أن يُطوَّر ويُستخدم بطرق تعزز الملكية الجماعية، والسيطرة الديمقراطية، والصالح العام. وقد يشمل ذلك مبادرات مجتمعية للذكاء الاصطناعي، ونماذج للملكية التعاونية، واستثمارات عامة في البحث والتطوير تضع الأهداف الاجتماعية والبيئية في المقدمة.

كما يتم التشديد على ضمان أن تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي شفافة وخاضعة للمساءلة وخالية من التحيزات التي تعيد إنتاج التمييز واللامساواة. ويتطلب ذلك مقاربة متعددة الاختصاصات، لا تقتصر على خبراء التقنية، بل تشمل علماء الاجتماع والأخلاقيات وممثلي المجتمعات المحلية في تصميم وحوكمة هذه التقنيات.

يسلط البديل اليساري للذكاء الاصطناعي الضوء أيضا على أهمية حماية حقوق العمال وتعزيزها في عصر الأتمتة. فمع إحلال الذكاء الاصطناعي والأتمتة محل بعض الوظائف، تبرز الحاجة إلى شبكة أمان اجتماعي قوية، وبرامج مستمرة للتعليم وإعادة التأهيل المهني، إضافة إلى ضمان الدخل الأساسي الشامل بما يكفل مستوى معيشيًا لائقًا للجميع.

ويتجاوز هذا المنظور النطاق المحلي ليطالب باستجابة عالمية لتحديات الذكاء الاصطناعي، إدراكا بأن تأثيراته لا تقف عند حدود الدول. لذلك يصبح التعاون والاتفاقات الدولية أمرًا ضروريًا لوضع معايير وقواعد مشتركة لاستخدام وتطوير الذكاء الاصطناعي، لمنع سباق تنافسي مدمر وضمان أن يخدم الذكاء الاصطناعي البشرية جمعاء.

قد يرى منتقدو هذا البديل أن مثل هذا النهج قد يعرقل الابتكار أو يقلل من الفوائد المحتملة للذكاء الاصطناعي. لكن أنصار البديل يؤكدون أن بناء منظومة أكثر عدالة وديمقراطية يمكن أن يقود في المدى الطويل إلى تطورات تكنولوجية أكثر استدامة ونفعًا. فمن خلال إعطاء الأولوية للاحتياجات الإنسانية والعدالة الاجتماعية، يسعى البديل اليساري إلى خلق مستقبل تكون فيه التكنولوجيا أداة لتحسين جودة حياة الجميع، وليس امتيازا محصورا في قلة.

هذه الرؤية ليست خالية من التحديات، إذ تتطلب تحولات عميقة في طريقة تفكيرنا بالتكنولوجيا والاقتصاد والمجتمع. ومع ذلك، وأمام التداعيات العميقة للذكاء الاصطناعي، يقدم البديل اليساري منظورا نقديًا وأملا حقيقيا في أن واحد، يفتح المجال لتصور مستقبل تُسخر فيه التكنولوجيا للصالح العام.

إن تطوير هذا البديل عملية مستمرة تتطلب الحوار والتجريب والعمل الجماعي، ومشاركة طيف واسع من الأطراف الفاعلة: من صناع السياسات إلى التقنيين والناشطين وممثلي المجتمعات. ومن خلال هذا الجهد التشاركي، يمكن صياغة ذكاء اصطناعي يخدم البشرية بحق، ويعزز العدالة والمساواة والسلام.

ورغم أن الطريق نحو هذا الهدف سيكون معقدًا وشاقا، إلا أن المكاسب المحتملة هائلة. فنحن اليوم نقف عند مفترق طرق بين التقدم التكنولوجي والتحولات الاجتماعية، حيث يشكل البديل اليساري للذكاء الاصطناعي منارة أمل لمستقبل أفضل. وهو يذكرنا بأن الذكاء الاصطناعي ليس مسألة تقنية فحسب، بل قضية سياسية واجتماعية عميقة تتطلب فهمًا نقديًا لمفاهيم السلطة واللامساواة والعدالة. ومن خلال تبني هذا المنظور، يمكننا المضي نحو ذكاء اصطناعي يعزز الكرامة الإنسانية، ويدعم التضامن الاجتماعي، ويسهم في بناء عالم أكثر استدامة وعدالة.

في جوهره، يتمحور البديل اليساري للذكاء الاصطناعي حول إعادة تصور العلاقة بين التكنولوجيا والمجتمع والإنسانية، بهدف بناء مستقبل أكثر عدلًا وإنسانية وكرامة للجميع.

× هذه المقالة كُتبت بالانكليزية في الأصل كتعقيب على أحد فصول كتاب رزكار عقراوي «الذكاء الاصطناعي الرأسمالي: تحديات اليسار والبدائل الممكنة» الذي نُشر في الموقع اليساري العالمي:
/https://newpol.org/issue_post/the-leftist-alternative-to-artificial-intelligence

وقد تضمّنت النسخة الإنكليزية رابطًا مباشرًا إلى أحد فصول الكتاب في نهاية النص. وتتناول المقالة بشكل مختصر القضايا التي طرحها الكتاب، وتشكل مساهمة قيمة في الحوار المستمر حول الرؤية اليسارية للذكاء الاصطناعي. كما نُشرت أيضا بشكل مستقل في موقع انكليزي يهتم بأهم الأخبار والأحداث والإصدارات في العالم :
https://e2e4.news/2025/08/07/revolutionizing-tech-the-leftist-alternative-to-artificial-intelligence/

ترجمة : رزكار عقراوي

يسلط البديل اليساري للذكاء الاصطناعي الضوء أيضًا على أهمية حماية حقوق العمال وتعزيزها في عصر الأتمتة. فمع إحلال الذكاء الاصطناعي والأتمتة محل بعض الوظائف، تبرز الحاجة إلى شبكة أمان اجتماعي قوية، وبرامج مستمرة للتعليم وإعادة التأهيل المهني، إضافة إلى ضمان الدخل الأساسي الشامل بما يكفل مستوى معيشيًا لائقًا للجميع.

إن تطوير هذا البديل عملية مستمرة تتطلب الحوار والتجريب والعمل الجماعي، ومشاركة طيف واسع من الأطراف الفاعلة: من صناع السياسات إلى التقنيين والناشطين وممثلي المجتمعات. ومن خلال هذا الجهد التشاركي، يمكن صياغة ذكاء اصطناعي يخدم البشرية بحق، ويعزز العدالة والمساواة والسلام.

المغرب وأزمة الدولة التبعية

كريم احسن

يتسم المسار العام للدولة المغربية منذ الاستقلال المشروط وإلى حدود الفترة الراهنة بفشل جميع المخططات والتصاميم التي أعدت بغاية بناء وتحديث دولة عصرية تحقق طموحات الشعب المغربي الذي قاوم وكافح ضد القوى المستعمرة، نتيجة للاختيارات الفاشلة التي تبنتها الدولة المخزنية وبتوجيه من القوى الاستعمارية في إطار تبعية استعمارية شكلت عرقلة خطيرة لإمكانيات الدولة الهائلة من ثروات وطاقات بشرية، من أجل الحفاظ على مصالحها واستمرارا لنهب الثروات والإبقاء على مصالحها الاستراتيجية، مما حكم على المغرب بتبعية مفروضة للحلف الرأسمالي الامبريالي. هذا الاختيار كان سببا رئيسيا لما هو عليه الوطن الآن، لأن الامبريالية – بجشعها وبافتراسها – لا ينتج عنها سوى التخلف والفقر والبؤس والاستبداد واستمرار مختلف مصادر الاستغلال.

فمع تسليم الاستقلال الشكلي كان النظام السياسي يخضع لتوجيهات القوة المستعمرة التي تحتفظ بجزء كبير من هياكلها السياسية والإدارية والعسكرية وهي من تدير كل ما يرتبط أو يخص العلاقة الخارجية والعسكرية في إطار ما هو متفق عليه في المرحلة الانتقالية التي تمهد لتوطيد وتثبيت أجهزة الدولة العصرية المخزنية، إلا أن الغاية من هذا هو توفير الشروط السياسية والأمنية لهذه العلاقة التبعية من جهة، وضمان استمراريتها من جهة أخرى ، وبالتالي فالفترة الانتقالية كانت تكتيكا لإعادة تشكيل التحالف الطبقي المخزني وجزءا أساسيا من الحركة الوطنية (حزب الاستقلال المحافظ) وأيضا من المعمرين الجدد للقضاء على جيش التحرير الذي رفض إلقاء السلاح و استمر في مواصلة التحرير وأيضا إنهاء الاضطرابات والتمردات الغاضبة والرافضة لهذه المساومة السياسية والتي كان هذا التحالف الطبقي الحاكم ينظر إليها بكونها عصيانا وتمردا على الدولة. ولإنهاء هذا الوضع والتخلص منه، استعملت القوة العسكرية والقمع وكل وسائل الترهيب والتضليل، ويعتبر هذا أول عمل عسكري تقوم به الدولة الخارجة من رحم الاستعمار موجه للداخل. وفي ظل حكومة تقودها الحركة الوطنية وعلى مستوى الحريات السياسية تم حظر الحزب الشيوعي المغربي بمبررات سخيفة بكونه لا يتناسب مع هوية وثقافة وتقاليد الشعب. وكل هذه الاجراءات أنجزت في مرحلة اتسمت بالغموض لطبيعة الدولة وخطها الاقتصادي والسياسي، وانتهت هذه المرحلة بعد أن تبين للتحالف الطبقي المسترشد بتوجيهات القوة المستعمرة بإقالة حكومة الحركة الوطنية وهي رابع حكومات ما قبل الدستور (المرحلة الانتقالية)، وتوقف معها مخططاتها الاقتصادية والتنموية والاصلاحية (المخطط الخماسي).

وبهذا الإجراء السياسي الذي يعتبر ضربة موجعة لمشروع بناء الدولة الوطنية المستقلة من طرف القوى الاجنبية ووكلائها، تم تعيين حكومة يرأسها القصر وضعت تصميما ثلاثيا وتم طي كل ما كان يتبلور من مشاريع الحركة الوطنية وسياسة التحرر الاقتصادي والسياسي، حيث استفرد المخزن بالحكم وتبنى البرامج السابقة من عهد الحماية والعمل بتوصيات البنك الدولي للإنماء بتقديم قواعد تنظيم الاقتصاد والمخططات والتوصيات للدولة؛ ويعتبر هذا الاختيار الاقتصادي بديلا عن التحرر الاقتصادي والعودة إلى برامج النمو إبان الحماية.

هذا التوجه خلق توترا وصراعا سياسيا بين الجناح اليساري الإصلاحي الذي استفاق من وعيه الطوباوي متاخرا ولن يجد أيضا إلا تبريرا سخيفا (المؤامرة والخداع من طرف ثعلب هوغو) ولجأت الدولة إلى العنف والقمع وسحق هذه المعارضة المتمرغة.

وانفردت الدولة بالحكم مع بنيتها التاريخية التي أعاد المقيم العام الفرنسي تكييفها وتطويرها في بنية إدارية عصرية، واستمرت ماكينة المخزن في صناعة وتشكيل القوى السياسية (الفديك FDIC والأحزاب الإدارية..) التي تدافع عن النظام السياسي وأجهزته ومؤسساته الصورية بهدف خلق توازن سياسي يملأ الفراغ (الكرسي الفارغ الصيغة المتداولة والتي استعارتها القوى الاصلاحية عند تقاربها مع المخزن). واستمر هذا الصراع في وضعية اقتصادية ومالية متأزمة بسبب الاختيارات اللاشعبية خدمة للإمبريالية. وكانت تكلفته سياسيا كبيرة تمت بالإعدامات والسجن بمدد طويلة والنفي والقمع، وتم سحق الجماهير الشعبية بواسطة القمع والبؤس واستهدفت لأن منسوب وعيها كان على درجة عالية ومسايرا لحركات التحرر العربية والعالمية ، وصعود الحركة الناصرية والبعثية وتأثيرها في تشكل فكر وثقافة قومية مناضلة ومقاومة، مما كان يطرح تخوفا كبيرا من وصول مد هذا التيار إلى المغرب، حيث صعدت الدولة المخزنية من هجومها الإعلامي وعبر كثير من المضللين لتبرير أفعال الدولة، وبكون المغرب لا يحتاج إلى يمين أو يسار، بل إلى وحدة وطنية يقودها رجال مخلصون للدولة وثوابتها وتقاليدها لتسييد فكر وثقافة متميزة عن ما هو سائد في المحيط الإقليمي المغاربي والشرق. وشكل هذا الاختيار السياسي والإيديولوجي والثقافي انكماش الدولة على ذاتها واستمرت في فرض خطها السياسي المغلق الاستبدادي وممارسة الحكم المطلق. وبالتالي سقط الاختيار الديموقراطي واستمرت الأزمة السياسية وتطورت، واشتدت هذه الازمة بتشكل اليسار الجذري الراديكالي نتيجة نكوص اليسار الإصلاحي وفشله الفظيع، ولطبيعة السياق الإقليمي والقضية الفلسطينية وصعود اليسار العالمي إلى الواجهة في إطار حركات التحرر العالمية ومقاومة الأنظمة الديكتاتورية، مما جر الدولة المخزنية إلى تكريس سياستها الداخلية القمعية والاستبدادية عوض التنمية والإصلاح، وجرها أيضا إلى تعميق الفوارق الطبقية والاستغلال وتكريس سياسة الريع والتجهيل ، ونشر التخلف وهو السلاح التي تعتمد عليه الأنظمة الديكتاتورية البرجوازية الوكيلة والامبريالية في التغلب على الثورات ولضمان السيطرة وتعبئة كل الجهود والثروات خدمة للرأسمالية ومصالحها ،ولاستمرار هذا التوجه بنيت وشيدت له بنية إدارية ومؤسسات شكلية مفروغة جوفاء ولا تحمل من الديموقراطية والتنمية إلا الشعارات انتشر داخلها الفساد وعدم المسؤولية والرشوة، لأن الفساد يكمن في أساسها.

> مما جر الدولة المخزنية إلى تكريس سياستها الداخلية القمعية والاستبدادية عوض التنمية والإصلاح، وجرها أيضا إلى تعميق الفوارق الطبقية والاستغلال وتكريس سياسة الريع والتجهيل ، ونشر التخلف وهو السلاح التي تعتمد عليه الأنظمة الديكتاتورية البرجوازية الوكيلة والامبريالية في التغلب على الثورات ولضمان السيطرة وتعبئة كل الجهود والثروات خدمة للرأسمالية ومصالحها

وبالنتيجة فكل الاختيارات الفاشلة وكل سياسة رجعية معادية للشعب محكوم عليها بأن تعتمد على القوة والقمع، لكنها لا تستطيع حل المشاكل الجوهرية، مما يجبرها في كثير من الأحيان على تخفيض حدة الصراع وعلى تقديم تنازلات للاستراحة من تعب الصراع الذي يكلفها الشيء الكثير من إهدار للثروات والطاقات البشرية والمادية من أجل استجماع القوة.

وفي بعض الأحيان تقدم تنازلات خادعة في شكل مناورات سياسية كما حدث في كثير من المحطات مع القوى المعرقلة أو المعارضة عندما تقتضي الضرورة ذلك. وحصل هذا مع الحركة الوطنية وكتلتها السياسية في الستينيات والسبعينيات ونهاية التسعينيات ،وطبعا يتم هذا على شاكلة إصلاحات طفيفة و مؤقتة باستشارة مع القوة المستعمرة التقليدية وتهدف هذه المناورات إلى استدراج هذه القوى عندما يتعلق الأمر بتحقيق واستتباب الظروف المناسبة في تنفيذ القرارات الصعبة المشاركة فيها و ليس إشراكها في صنع القرار بطريقة أشبه ما تكون بعمل المافيا وهو ما حصل بالفعل مع حكومة التناوب من أجل استتباب الوضع الآمن لانتقال السلطة والحكم من جهة، ومن جهة أخرى استدراج هذه القوى التقليدية التاريخية لتنفيذ وتوريطها في مخططات الخوصصة ووضع تصاميمها خدمة للرأسمالية الامبريالية والبرجوازية الوكيلة المحلية وبالتالي جيء بها لهذا الغرض. حكومة هيأت الظروف المناسبة لبيع وتفويت ما تبقى من ثروات للرأسمال العالمي والمحلي، وانتهى بها الحال إلى تمريغها وإخراجها من الباب الخلفي. وإذا كان التاريخ لا يتكرر مرتين إلا كمأساة، ففي المغرب تم خرق هذه القاعدة وهو ما حصل مع نفس الحكومة في 1960 فعاشت هذه الكتلة مأساتين.

إن الحالة التي توجد عليها البلاد راهنا هي نتيجة اختيارات فاشلة لدولة فاشلة.

المدرسة المغربية : الريادة في تخبط السياسات العمومية وفشلها

و نحن نستعد ، في هيئة التحرير للإنجاز النهائي لهذا العدد الخاص بالتعليم ، والذي يتزامن مع بداية الدخول المدرسي الذي شهد حملة إعلامية رسمية للتطبيل بمنجزات لا توجد إلا في مخيلات هؤلاء المسؤولين ولا أثر لها في الواقع ، صدرت تقارير دولية تفند ها حيث تم تصنيف التعليم المغربي في المرتبة 110 من بين 182 دولة شملها التصنيف ،الذي جاء في تقرير مؤشر العدالة العالمية الصادر عن معهد فودان للدراسات المتقدمة بجامعة فودان بشنغهاي الصينية، كما أن الواقع يفند هذه الإدعاءات ،حيث إن المدرسة المغربية لفظت خلال عشر سنوات ما معدله 400 ألف تلميذ سنويا ، كما أن مخرجاتها هزيلة ف 60%من التلاميذ لا يتعد مستواهم نهاية السلك الإعدادي ، لتعيد المدرسة المغربية إنتاج واقع الأمية والجهل. هذا الواقع ، يعاد إنتاجه أيضا، من خلال المقررات الدراسية التي تنشر التضليل والتطبيع، وتفتقد إلى ما يحفز التلميذ المغربي على التفكير والبحث والنقد ، وتجعل من دماغه برميلا لتخزين ما يحفظ حتى من أفكار ومعطيات تكرس الخضوع الفكري الأعمى وتجمد لديه ملكة الفهم و التفكير الذاتي والاستقلال الفكري. هذا إضافة إلى « التيه اللغوي » الذي كرسته السياسات العمومية ، ومنه تلك الطبخة التي فصلت بين لغة التدريس في التعليم المدرسي (العربية)ولغة التدريس في التعليم الجامعي(الفرنسية) منذ ثمانينيات القرن الماضي إلى أواخر العقد الماضي.

واعتبارا لهذه الوضعية وبمناسبة الدخول المدرسي ، خصصنا ملف العدد لموضوع التعليم ،واهتممنا في مقال أول بتشخيص وضعية التخبط والفشل التي انتابت السياسات التعليمية خاصة خلال العقد الأخير، وخصصنا مقالا ثانيا لتشخيص واقع اختلال مبادئ الإنصاف والتوحيد في المدرسة المغربية ، وارتباطا بالدور المحوري التي يمثله المدرس في هذه المنظومة خصصنا المقال الثالث في الملف لوضعية رجال ونساء التعليم وواقع الفعل النقابي داخل القطاع.

الدخول المدرسي 2025 / 2026 : أي تطور في الظروف المهنية والمادية والمعنوية لرجال ونساء التعليم، ووضعية الفعل النقابي في القطاع

حسن الحيموتي

1 - سمات ومميزات الدخول المدرسي لوسم 2024/2025:

يتسم الدخول المدرسي لهذا الموسم (2025/2026)، باستمرار تبني الدولة للسياسات اللاشعبية المملاة من طرف مراكز القرار الامبريالي والمتمثلة في الاستمرار في تنفيذ سياسات التقشف، وتحرير الأسعار، وخوصصة القطاعات الحيوية، وتفكيك ما تبقى من القطاعات العمومية و تمرير تشريعات رجعية وتصفوية تستهدف مكتسبات الطبقة العاملة وعموم الجماهير الشعبية، إلى جانب تصعيد القمع والتضييق على الحريات العامة والنقابية وحرية التعبير والتنظيم وتنزيل التشريعات الرجعية التراجعية التي تجهز على ما تبقى من مكتسبات تاريخية كضرب الحق في الإضراب و الإصلاح التخريبي للتقاعد المراد تمريره ومراجعة مدونة الشغل في الاتجاه الذي يعزز مكتسبات الباطرونا ويجهز على حقوق العمال والعاملات.

كما يتسم الدخول المدرسي الحالي بتفاقم المديونية حيث بلغ إجمالي الدين العام: 1.15 تريليون درهم (حوالي 114 مليار دولار) بنسبة 72.3 % إلى الناتج المحلي الإجمالي نهاية 2023، مما يرهن المغرب للمؤسسات المالية الدولية، وينتج عنه تقليص الإنفاق العمومي لقطاعات استراتيجية (التعليم، الصحة، السكن...) وبيع ما تبقى من المؤسسات العمومية (المستشفيات...)وتفكيك منظومة الحماية الاجتماعية؛ ويتسم كذلك بتراجع المغرب إلى المرتبة 154 عالميا من بين 183 دولة في جودة التعليم/ المرتبة 95 عالميا في جودة الرعاية الصحية/ الجامعات المغربية خارج التصنيف العالمي/ الإنفاق على البحث العلمي 0.8 % من الناتج المحلي (المعدل العالمي: 2.4%)/ تفهقر مؤشر التنمية البشرية حيث يحتل المرتبة 123 عالميا من أصل 191 دولة.

2 - حول الظروف المهنية والمادية والمعنوية لرجال ونساء التعليم:

يعاني النظام التعليمي المغربي من أزمة عميقة ومركبة تجسد فشل السياسات الرسمية المتراكمة، وتكشف زيف الشعارات المرفوعة حول «الإصلاح» و«الارتقاء بالمدرسة العمومية». فالواقع التعليمي اليوم يتسم بتردٍّ غير مسبوق في جميع المستويات: مناهج مفككة، خصاص مهول في الأطر التربوية والإدارية، بنية تحتية مهترئة، تدني مهول في جودة التكوين والتعلمات، فساد وهدر مالي، إقصاء للكفاءات، تفويت مؤسسات تعليمية، تكريس الهشاشة وعدم الاستقرار المهني والاجتماعي، اكتظاظ مهول داخل الأقسام، ضعف تجهيز المؤسسات، فوضى في تنظيم الزمن المدرسي...، ما يؤكد بأن الدولة تخلت عن مسؤولياتها تجاه التعليم باعتباره خدمة عمومية وحقا دستوريا. أما ما يُقدَّم تحت يافطة «الإصلاح»، فليس سوى تمويه للتفكيك الممنهج للتعليم العمومي وتسليعه، مما يُجهز على أي أمل في تحقيق تعليم عمومي ديمقراطي، مجاني، موحد، وجيد للجميع. وما يقدم حاليا بأنه المنقذ للمدرسة العمومية والمسمى «مدارس الريادة» هدفه فقط هو تحقيق معدلات ومؤشرات عليا (تراجع المغرب إلى الرتبة 154 من أصل 218 دولة ضمن مؤشر التعليم العالمي) عبر تخفيض التعلمات والمهارات مما ينعكس سلباً على جودة التعليم بالتعليم العمومي.

ونشير كذلك إلى الفساد البنيوي الذي ينخر دواليب الوزارة، وإعدام وتهميش كل الكفاءات الحقيقية، وغياب مبدأ المساءلة/ المحاسبة عن الفساد في الصفقات العمومية وتدبير الموارد المالية، وكمثال حي الاختلالات المالية للبرنامج الاستعجالي الفساد المالي والإداري وصفقات التغذية والتدفئة والنظافة وغيرها.

أما فيما يخص مطالب الشغيلة التعليمية بكل فئاتها فالحكومة ووزارتها الوصية على القطاع تمارسان سياسة التسويف والتماطل والانقلاب على الاتفاقات الموقعة مع النقابات التعليمية، وعلى رأسها اتفاق 26 أبريل 2011 واتفاقي 10 و26 دجنبر 2023 وما تم التوافق حوله في اجتماعات اللجنة التقنية إلى حدود لقاء 9 يناير 2025. وهنا يجب التأكيد على التعجيل بتسوية كل الملفات العالقة بما يجبر ضرر كل الضحايا والفئات: ملف الزنزانة 10، تمتيع كل أساتذة السلم 9 والمرتبين حاليا في السلم 10 بخمس سنوات اعتبارية، وكل من استوفى 14 سنة في الدرجة الثانية يرقى إلى الدرجة الأولى مع احتساب السنوات التي تزيد عن 14 سنة كأقدمية في الدرجة الأولى /التعويض التكميلي لأساتذة التعليم الابتدائي والإعدادي والأطر المختصة /مراجعة عدد ساعات العمل لهيئة التدريس في الأسلاك الثلاثة/ التعويض الخاص بالمساعدين التربويين (500) درهم صافية/ الاستجابة الفورية لمطالب متصرفي قطاع التعليم (الأطر المشتركة ومتصرفي التربية الوطنية) /أجراة المادة 89، وجبر ضرر المتصرفين التربويين الإسنادين سابقا ضحايا الترقيات 2021 2022 و 2023/ تنفيذ المادة 77/ تمكين المكلفين خارج سلكهم الأصلي المقصيين من التكوين الخاص من الاستفادة من التكوين المادة (85)/ التعويض عن العمل في المناطق النائية/ الإفراج عن النظام الأساسي لمبرزي التربية والتكوين/ التسريع في احتساب سنوات الخدمات السابقة في التقاعد لمنشطي التربية غير النظامية وما تبقى الأساتذة العرضيين سابقا وأساتذة سد الخصاص/ أساتذة مدارس.كم/ إدماج الأساتذة والأطر المفروض عليهم التعاقد عبر إحداث مناصب مالية مركزية قارة تنهي كل المشاكل القانونية والتقنية التي حالت دون التسوية الشاملة لملفهم/ ملف الدكاترة العاملين بقطاع التربية الوطنية/ تدقيق مهام الأطر المختصة مؤطرا وفق المبادئ الكبرى للنظام الأساسي والترقية بالشهادة داخل الإطار/ الحد من سوء تخطيط وتدبير ملف الحركات الانتقالية الوطنية/ إنهاء سياسة الوساطة في التشغيل المعتمدة في التعليم الأولي وإدماج كل أساتذة وأستاذات التعليم الأولي في الوظيفة العمومية/ حذف الدرجتين 04 و05 من إطار المساعد التربوي وفتح الترقية بالشهادة لحاملي الشهادات داخل إطارهم أو فتح الترقية إلى إطار متصرف التربية الوطنية/....

3 - الفعل النقابي في القطاع:

أمام هذا الهجوم الحكومي على المدرسة العمومية ومكتسبات الشغيلة التعليمية والانقلاب على الاتفاقات المبرمة تشكل التنسيق النقابي (على مستوى الكتاب العامين) للنقابات الخمس الأكثر تمثيلية: الجامعة الوطنية للتعليم - التوجه الديمقراطي-، النقابة الوطنية للتعليم -كدش-، الجامعة الوطنية للتعليم -امش-، الجامعة الحرة للتعليم -الاتحاد العام للشغالين - والنقابة الوطنية للتعليم - فدش-. لكن الملاحظ أن هذا التنسيق اقتصر فقط على الحضور للقاءات وإصدار بيانات التنديد والاستنكار. في حين نجد الفئات المنضوية تحت هذه النقابات تتشكل في تنسيقات نقابية وتقوم بإضرابات ووقفات واعتصامات ومسيرات مطالبة بتنفيذ الاتفاقات المبرمة بين النقابات والحكومة.

أمام هذا الواقع لا تملك النقابات التعليمية إلا خيارا واحدا لصد هذا الهجوم وهو الاستجابة لصوت نساء ورجال التعليم والدخول في معارك نضالية تصعيدية. لكن ارتباط بعض النقابات بأجندات حزبية وسياسية وانتخابية وحسابات بعضها يحول دون ذلك. فالجامعة الوطنية للتعليم - التوجه الديمقراطي- FNE بادرت عدة مرات بطرح اقتراحات لخطط نضالية على التنسيق النقابي الخماسي (ندوة صحفية ومعارك نضالية) لكن بعض النقابات في هذا التنسيق ليس لها أي استعداد للدخول في أي برنامج نضالي. لذلك فالجامعة الوطنية للتعليم - التوجه الديمقراطي- FNE في مجلسها الوطني بتاريخ 6 شتنبر 2025 وبعد تقييمها للمرحلة قررت الدخول في محطات نضالية تصعيدية سواء في إطار التنسيق النقابي الخماسي أو لوحدها مع الشغيلة التعليمية.

14 شتنبر 2025.

التعليم المدرسي في السياسات العمومية:

تجليات التخبط وإفلاس المنظومة خلال العقد الأخير

محمد شويا

هناك نوعان من التعليم: تعليم عضوي وتعليم تقني. الطبقة البورجوازية المتحكمة لكي تضمن استدامة موقعها المتحكم تشجع أبناءها على التعليم العضوي حيث العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ستورث علوم الانسان وبروتكولات البورجوازية ... وستجد هذه الطبقة تفتح الباب على مصراعيه لأبناء الطبقة الكادحة أمام التعليم التقني الذي سيؤهلهم ليكونوا عبيدا أكفاء في مصانع الرأسماليين وشركاتهم.. « Antonio Gramsci

ويرى أيضا Paulo Freire في كتابه «بيداغوجيا المقهورين أو التعلم الشعبي» خصوصا في نقده العلمي للتعليم البنكي: «ليس من المستغرب أن ينظر المفهوم المصرفي للتعليم إلى البشر ككائنات قابلة للتكيف والإدارة، فكلما اجتهد الطلاب في حفظ الودائع الموكولة إليهم قل لديهم الوعي النقدي للثورة على واقعهم.. وكلما تقبلوا هذه الاستلابات والدوار المفروضة عليهم، مالوا ببساطة الى التكيف وقبول الواقع الطبقي كما هو ومع الرؤية المجزأة لهذا الواقع».

مقدمة لابد منها:

إن توصيف وتصنيف غرامشي لأنواع التعليم ووظائفه الطبقية... ورؤية باولو فريري لتعليم المقهورين وإعدام الطبقات السائدة للعقل النقدي لدى الجماهير من خلال التعليم الطبقي لتحريفهم عن الثورة ضد واقع الاستغلال الرأسمالي.. وكذا نظرية بيير بورديو Pierre Bour-dieu في إعادة إنتاج نفس العلاقات الاجتماعية من خلال التعليم الرسمي... هذه الرؤى الماركسية والتقدمية وأخرى في اليسار العالمي تعتبر مداخل ضرورية وعلمية لتحليل ودراسة وفهم أزمات المنظومة التعليمية المغربية وتخبطات السياسات العمومية وتجليات إفلاسها، وكذا تأطير وتعليم الجماهير وإنتاج المتعلمين والمثقفين العضويين القادرين على إحداث التغيير والنضال ضد الرأسمال العالمي والسياسات النيوليبرالية المتوحشة من خلال بناء العقل النقدي والوعي المطابق ...

إن أزمة التعليم في بلدنا قديمة وعميقة، والإصلاح التعليمي عمر طويلا لأزيد من قرن ونصف منذ ما قبل الكولونيالية وخلال الكولونيالية وما بعدها خلال مرحلة الاستقلال الشكلي..

لقد ارتبط إصلاح التعليم بمحاولات إصلاح المخزن منذ تنامي الوعي الإصلاحي المغربي لدى النخبة التقليدانية أواخر القرن 19 ، وتكرس على عهد الحماية وما أعقبها 1956..

وبالتالي تمفصلات إصلاح المخزن كانت وما زالت ضمن تناقضات وصراعات المشاريع المجتمعية وتقاطعاتها بين نظام المخزن وأطروحات الحركة الوطنية من جهة أولى حول المسالة التعليمية تماما كما ولدت لدى النخبة المغربية خلال الحماية، هذه النخبة التي كانت ولازالت تستبطن السياسات التعليمية الاستعمارية وما بعدها 1956 في تناقض مع شعاراتها في التوحيد والتعميم والمغربة، ثم أطروحات اليسار الجديد الممثل بالحركة الماركسية اللينينية المغربية من جهة ثانية خصوصا ما بعد انتفاضة التعليم 23 مارس 1965 والتي ظلت تتبنى اختيار التغيير في مواجهة سياسات التعليم الطبقي وأيضا الوقوف في وجه الإصلاحوية المفلسة المراهنة على إصلاح المخزن..

في هذه الورقة سنقتصر على مقاربة حالة التعليم العمومي بالمغرب في تجليات تفاقم الأزمة وتخبط السياسات التعليمية وإفلاس المنظومة في فترة ما بعد نكسات ميثاق التربية والتكوين يعني في 15 سنة الأخيرة.. ..

1 - الاختيارات والسياسات العمومية في التعليم كرونولوجيا تاريخية:

أ+ميلاد السياسات التعليمية تحت الحماية:

ما قبل الكولونيالية أصبح التعليم المخزني التقليدي بدون أفق فكري (الظهير المخزني حصر تعليم المغاربة في ثلاثة كتب: الصحيحين ودلائل الخيرات وكفر الفلسفة ومنها وعارض إدخال المطبعة إلى حدود 1871).. ومع أواخر القرن 19 تعالت الأصوات من داخل النخبة التقليدانية: ابن المواز والصبيحي وعلي زنيبر ومحمد حجي وعمر حجي طالبوا «بالعلوم الوقتية» وقالوا في رسائلهم للمخزن «العلم أو الموت» كما أن الضغط الاستعماري على المغرب فرض الإصلاحات التعليمية والإدارية والمالية والعسكرية بما يخدم المخططات الإمبريالية والرجعية... بعد فرض الحماية، حدد الجنيرال ليوطي معالم السياسات التعليمية في

خطابه بفاس حول التعليم1915 ولازالت روح هذه السياسات قائمة إلى اليوم في المنظومة التعليمية المغربية وتساءل هل سنعلم جميع المغاربة نخبا وأهالي؟؟ ثم ما نوع التعليم المغربي الموجه المغاربة؟؟ عارض ليوطي البيداغوجيا والعلمانية في المدرسة المغربية وانسحاب التعليم الفرنسي أو الميتربوليتاني Métropolitain على الواقع المغربي، لذلك كرس التعليم المخزني التقليدي المتخلف وأنشأ أول مجلس أعلى للتعليم 1916 عين فيه التقليديين الذين طالبوا بالإصلاح.. كما وضع إلى جانب التعليم التقليدي أربعة أنظمة تعليمية خلفيتها التعليم النخبوي: أنشأ التعليم الثانوي الإسلامي الموجه للنخبة المغربية من الأسر النبيلة بالمدن العتيقة ومن أهدافه صناعة نخب مغربية أصيلة متعاونة معنا حسب قوله مقطوعة من أي وعي وطني أو نزوع جمهوري ضد نظام الشرفاوية، كما أرسى التعليم التقني أو المهني الموجه للأهالي Les indigènes ليصبحوا عبيدا للرأسمال الكولونيالي وشركاته.. كما أنشأ تعليما خاصا باليهود تحت غطاء أنهم يشعرون بالدونية والاحتقار. وعن طريق هذا التعليم ستشتغل المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية لتهجير اليهود المغاربة.. كما أنشأ تعليم البعثة الفرنسية وفرضه على كل الأوربيين وفتحه أمام أبناء الأسر المغربية المحمية والمرعية.. إذن السياسة التعليمية الاستعمارية كانت ضد التوحيد والتعميم وكانت مع النخبوية والتعريب والأسلمة وهذه معضلات لازالت قائمة في السياسات التعليمية الى اليوم ...

ب+النظام التبعي وفرض التعليم الطبقي:

بين المذهب الجديد في التعليم 1957 أول إصلاح تعليمي بعد الاستقلال الشكلي وانتفاضة 23 مارس 1965 استطاع المخزن حسم معركة التعليم ضد أحزاب الحركة الوطنية حيث سيلتف على المبادئ الأربعة ويفرغها من محتواها الديمقراطي والوطني حيث واجه مبدأي التوحيد والتعميم تكريسا للسياسات النخبوية الاستعمارية وإعادة إنتاج نفس العلاقات الاجتماعية خدمة للتحالف الطبقي قيد التشكل آنذاك، وهكذا بعد انتفاضة الريف الأولى 1958/1959 اندلعت انتفاضة التعليم 23 مارس 1965 ضد مذكرة الوزير بوسف بالعباس ومن أجل الحق في التعليم الثانوي والحق في الارتقاء الاجتماعي عن طريق التعليم... قد انبثقت عن هذه الانتفاضة الحركة التلاميذية وولدت النقابة الوطنية للتلاميذ في السرية موازاة مع تشكل الأنوية الأولى لليسار الجديد او الحركة الماركسية اللينينية المغربية، وبدأ الفرز داخل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب في مواجهة الإصلاحية. .. لم تفتر يوما مقاومة الشعب المغربي للسياسات التعليمية المتعاقبة حيث تحولت المسألة التعليمية إلى معركة طبقية ضد التجهيل والتضليل والنخبوية...ورغم شراسة المعركة حول التعليم فقط تمكن المخزن من تمرير كل سياساته في التعليم خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي إلى حدود فرض سياسة التقييم الهيكلي، حيث أجهض المخزن 1960 بناء جامعة مغربية ديمقراطية مستقلة بطرده للأستاذ المؤرخ والمثقف والاكاديمي شارل اندري جوليان الذي حاول تأسيس التقاليد الجامعية والاكاديمية بالمغرب على أساس الاستقلالية كما هو في التقاليد الأكاديمية اللاتينية. وفي 1970 أغلق معهد السوسيولوجيا وقام باستنبات الإسلاموية والقومجية والشوفينية المخزنية في المقررات عن طريق تعريب العلوم الاجتماعية وانشاء شعبة الدراسات الإسلامية واسلمة كليات القانون والاقتصاد والاجتماع، كما هيمن على القرويين وأنشأ دار الحديث الحسنية وألغى الفلسفة من بعض الجامعات وقلص حصصها.. واستقدم أساتذة التنظيم العالمي للإخوان المسلمون ووضعهم في القضاء والتعليم والإعلام. لما سال الملك الراحل كاتب الدولة آنذاك عبدالهادي بوطالب في المجلس الوزاري: كيف أن التقويم الهيكلي يدعو الى الانفتاح على الرأسمال والأسواق العالمية ونحن في التعليم نغلق على الأجيال بتعريب المواد العلمية 1985 أجابه الملك الراحل أريد هدم التعليم الذي لا ينتج الا اليساريين والمعارضين..

ج+ ميثاق التربية والتكوين والهجوم النيو ليبرالي المتوحش:

جاء ميثاق التربية والتكوين 2000تحت تعاليم البنك العالمي في تقرير السكتة القلبية والذي أوصى بإنهاء المجانية وفتح التعليم للخوصصة والتسليع والرأسمال ثم تعميم التعليم التقني والمهني بما فيها مسالك الجامعات والمعاهد العليا، وتم تفكيك قوانين الوظيفة العمومية خصوصا التعليم والصحة تمهيدا لتصفية الخدمات العمومية وتسليعها، حيث انتقل التعليم الخاص من 2% في بداية الألفية الى 18% حاليا تقريبا مليوني تلميذ يدرسون في القطاع الخاص والذي يتوسع اليوم رغم ملاحظات وتحذيرات اليونسكو.

إلغاء المجانية جاء تدريجيا من الميثاق إلى إضعاف الحماية الدستورية للحق في التعليم المادة 31 من الدستور الممنوح إلى القانون الإطار 51/17 الذي نص على المجانية والالزامية فقط في التعليم الابتدائي والاعدادي. وقد بدأت الدولة بأداء رسوم التسجيل في مؤسسات التكوين المهني والجامعات والمعاهد وتعتزم الدولة تعميمها على الثانوي التاهيلي ...

سنة 2007 أعلن المستشار الراحل مزيان بلفقيه أمام الملك بأن ميثاق التربية والتكوين الذي اشرف عليه بنفسه متعثر ويتجه إلى الفشل؛ قابله الحبيب المالكي وزير التعليم آنذاك بالرفض فاضطرت الدولة طلب رأي المجلس الأعلى للتعليم الذي أفتى بالمخطط الاستعجالي بغلاف مالي ضخم: أزيد من45 مليار درهم تمت سرقتها دون محاسبة وما كان على الوزير الوفاء الا إلغاء البرنامج الاستعجالي كله، فأصبحت المنظومة بدون هوية بداغوجية (إلغاء بيداغوجيا الإدماج لصاحبها البلجيكي Rogers Xavier أنفقت عليها الملايير) وبدون منهاج تعليمي ولا مقررات تواكب العصر وأطر متعاقدة وتم إلغاء المدارس العليا للاساتذة والمراكز التربوية الجهوية وتعويضها بمراكز مهن التربية والتكوين يعني مهننة الأساتذة لا يتعدى تكوينهم 6 أشهر ...

في 2015 وبدون تقييم الإصلاح ولا محاسبة جاءت الحكومة بما سمته الرؤية الاستراتيجية 2015/2030 تاخر تطبيقها إلى 2019 تاريخ تنفيذ القانون الإطار 51/17. وفي 2021 أعلن بن موسى صاحب النموذج التنموي خارطة الطريق ثم برنامج مدارس الريادة لمواجهة انهيار المنظومة التعليمية المغربية وبخلفية تقويض تلاميذ النخبة الذي يتفوقون في التعليم العمومي بمجهود أسرهم ومعلميهم لفائدة تلامذة القطاع الخاص ونظام البعثات لولوج مؤسسات التعليم العالي الخاص كليات الطب الخاص 15 مليون مصاريف الدراسة سنويا والهندسة 7،5 مليون سنويا وكلية التجارة 7 مليون وكلية القانون الخاصة 15 مليون... بخلاصة الهجوم النيوليبرالي المتوحش أعدم المدرسة العمومية.

2 - تجليات إفلاس المنظومة التعليمية المغربية وسبل خوض الصراع من أجل تعليم ديمقراطي شعبي موحد ومجاني وجيد:

أ+ تجليات إفلاس المنظومة التعليمية:

×على مستوى المخرجات العامة أو إعادة إنتاج نفس العلاقات الاجتماعية :

. بلغ عدد المتمدرسين اليوم بالمغرب 8 مليون و300 ألف متعلم ومتعلمة، 355 يغادرون المدرسة لأسباب مختلفة دون فصلهم يعني نسبة الهدر المدرسي décrochage scolaire مرتفعة جدا خصوصا من الإناث والعالم القروي ... كوطا الارتقاء عبر الأسلاك 60% من الأجيال المتمدرسة كاملة متحكم في مستواها التعليمي لا يتعدى السنة الثالثة اعدادي و40% يتوجهون إلى التاهيلي.. حاملو الباكالوريا يعرفون بدورهم الهدر الجامعي الذي يبلغ 50% حسب وزير التعليم العالي. الأستاذ الجامعي يؤطر 250 طالب في حين المعدل العالمي بين 10و 15 طالب وكل موظف في إدارة التعليم العالي مسؤول عن 300 طالب والطلبة الذين ينهون سلك الدكتوراه لا يتعدون 2% ... معنى هذا نحن أمام إعادة إنتاج نفس العلاقات الاجتماعية: أبناء الفقراء إما أميين او محدودي التعليم أو لهم تكوين مهني غالبا مستوى التاهيل المهني بينما التقني او المهني تأكلهم البطالة، هؤلاء هم عبيد الرأسمال التبعي بينما بناء النخبة يتمكنون من البلد.. معركة التعليم في بلدنا هي معركة طبقية هي في صميم الصراع الطبقي من أجل المعرفة والسلطة والثروة..

سياسة التجهيل والتضليل والاستلابات او إعدام الذكاء والعقل النقدي المغربي :

النقابات التعليمية وضعف الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وضمور الحركة التلاميذية غير الصراع من أجل الإصلاح البيداغوجي... اختيارات النظام التعليمي الطبقي هي ضد البيداغوجيا العصرية ومن أجل التضليل والتضييع وغسل ادمغة المغاربة ونشر كل أشكال الاستلابات لدفع الأجيال نحو التسليم بالأمر الواقع والتطبيع مع للاستغلال والقهر الاجتماعي والمجالي والسياسي.. النظام التعليمي لا يتوفر على منهاج تعليمي ويستند فقط على مقررات تنتمي إلى ليل الحضارة والانحطاط والظلام ... إن إغراق المنظومة التعليمية المغربية بالتعليم الديني وتغييب نظرية المعرفة من فلسفة التعليم والتربية ومنظومة دون هوية بيداغوجية واضحة يعدم الفكر النقدي ويعوق الذكاء الجمعي الأجيال.. المنظومة تنتج لنا متفوقين ومحترفين في حل التمارين لكن بدون فكر علمي وفلسفة علمية نقدية.. التعليم لم يعد يفرز لنا مثقفين ولا مثقفين عضويين ونقديين ... كليات العلوم ومعاهد الهندسة والاقتصاد والقانون والتجارة تنتج في أحسن الأحوال تقنوقراط يدرون ظهرهم للشأن العام لما هو أناني وفرداني براغماتي وانتهازي.

ب+ سبل خوض الصراع من أجل تعليم شعبي ديمقراطي موحد ومجاني وجيد:

المسألة التعليمية في المغرب منشأها سياسي، انتفاضة 23 مارس 1965 كانت معركة طبقية ضد التعليم الطبقي والنخبوي. اندلعت الانتفاضة المجيدة بإصدار مذكرة وزارية خلفيتها إقصاء الفقراء من التعليم الثانوي سبيلهم إلى الارتقاء الاجتماعي.. مع الأسف الحراك التعليمي الأخير 2023 اقتصر على النضال الاقتصادوي الخبزي الضيق. رفاقنا في التوجه الديمقراطي رغم أنهم هم من بدأوا الحراك لم يرسموا لهم أفقا سياسيا وتركوه عاريا من القيادة السياسية وكان بإمكانهم ذلك، لم يستثمروا تعاطف الآباء والأمهات مع معركة الأساتذة كان بإمكان إدماج الأهل في معركة التعليم العمومي وطرح الإصلاح البيداغوجي والحق في التعليم المجاني والموحد والجيد مواجهة الخوصصة والتطبيع التربوي والأكاديمي وقد دعوناهم لذلك دون جدوى ...

إن مواجهة التعليم الطبقي والسياسات النيوليبرالية المتوحشة في تصفية التعليم العمومي وضرب المجانية والوحدة والجودة واستئثار التحالف الطبقي السائد بالمعرفة والسلطة الثروة يقتضي بناء عناصر القوة من داخل الطبقات الشعبية من الأمهات والآباء وإعادة بناء أدوات الصراع النقابي التعليمي الديمقراطي الكفاحي والاتحاد الوطني لطلبة المغرب والحركة التلاميذية والحقوقية والشبيبية والمعطلين. هذا يتطلب منا الانتقال من نقد السياسات التعليمية المخزنية إلى صياغة بديل تعليمي يرتكز على توحيد التعليم ومجانيته وجودته.

مداخلة الرفيق جمال براجع في ندوة قمة الشعوب حول: « مهام النضال الشعبي وآفاق المشروع الاشتراكي البديل في ظل الإبادة ومخططات الشرق الأوسط الامبريالي المتجدد»

-أهداف المخطط الامبريالي الصهيوني بمنطقة الشرق الأوسط:

تمر المنطقة العربية وضمنها المنطقة المغاربية من مرحلة صعبة وجد دقيقة من جراء الهجوم الامبريالي الصهيوني المتجسد في حرب الإبادة والتطهير العرقي التي يتعرض له الشعب الفلسطيني منذ طوفان الأقصى في 7 اكتوبر 2023

وما تعرضت له سوريا من غزو واحتلال أمريكي صهيوني تركي وتنصيب نظام عميل بها وتحويلها إلى دولة مقسمة فاشلة عاجزة عن الدفاع عن نفسها فما بالك بدعم المقاومة. هذا بالإضافة إلى الاعتداءات الصهيونية المتكررة على لبنان واليمن والحرب الأمريكية الصهيونية على إيران.

إن الهدف الرئيسي من هذا الهجوم الامبريالي الصهيوني الرجعي هو إعادة هندسة الخريطة الجيوسياسية للمنطقة بأكملها عبر تنفيذ «صفقة القرن» بتهجير الشعب الفلسطيني وتصفية قضيته والقضاء على قوى محور المقاومة ونزع أسلحتها وتفتيت الدول المحيطة عبر إثارة النعرات والصراعات الطائفية والدينية والعرقية وتسعيرها بشكل دموي وتحويل تلك الدول إلى دول عاجزة وفاشلة تابعة ومطيعة تدور في فلك الكيان الصهيوني حتى يخلو له الجو لتطبيق المشروع الصهيوني التاريخي بأنشاء «ما يسمى ب» إسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات، وهو ما أخذ يصرح به قادة الاحتلال وحلفاؤهم علانية وفي تحد سافر للعالم الذي يقف عاجزا أمام وقف الجرائم الصهيونية الأمريكية ضد الشعب الفلسطيني. كل ذلك لضمان استمرار الهيمنة الامبريالية -وخصوصا الأمريكية- الصهيونية على المنطقة ومواردها الطاقية وممراتها المائية الاستراتيجية وإخضاع شعوبها فيما يعرف ب» مشروع الشرق الأوسط الجديد» في ظل اشتداد الصراع من جهة بين القوى الامبريالية بزعامة الولايات المتحدة التي تصارع من أجل إبقاء هيمنتها على العالم والتي عرفت منذ أزمة 2008 تراجعا ملحوظا على كافة المستويات الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية وغيرها، و بين القوى والاقطاب الاقتصادية والعسكرية الصاعدة وفي مقدمتها الصين وروسيا التي تسعى لإنهاء هذه الهيمنة وبناء عالم متعدد الأقطاب.

العوامل المساعدة على تسهيل تنفيذ المخطط الامبريالي الصهيوني في المنطقة:

لعبت المقاومة الفلسطينية ومقاومة قوى ودول محور المقاومة في لبنان وسوريا واليمن وإيران دورا هاما في مواجهة وعرقلة المخططات الامبريالية الصهيونية بالمنطقة. إلا أن عوامل أخرى ساعدت القوى الامبريالية والصهيونية من التقدم في تنفيذ مشروعها التصفوي الدموي ومنها:

-خيانة وتواطؤ الأنظمة العربية الرجعية، وخصوصا المطبعة، ومشاركتها في تنفيذ هذا المشروع إما مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، قمع ومنع شعوبها من التضامن مع الشعب الفلسطيني وتسييد الاستبداد السياسي والتبعية والريع الاقتصادي والتخلف والظلم الاجتماعي.

-صمت وعجز المنتظم الدولي وفقدانه الشرعية أمام التغول الأمريكي الصهيوني في العالم.

-ضعف وتشتت قوى حركة التحرر الوطني في المنطقة وفي مقدمتها الحركة الشيوعية التي يعيش معظم أحزابها ومنظماتها أزمة مزمنة حيث تراجع تأثيرها وحضورها في الصراع الطبقي في بلدانها وخاصة منذ انهيار الاتحاد السوفياتي وفشل التجارب الاشتراكية المطبقة، حيث أصابت الصدمة وما ترتب عنها من تيه أيديولوجي وسياسي العديد منها مما عمق أزمتها وضعفها وعزلتها عن الصراع الطبقي والجماهير الشعبية المعنية بالتغيير وفي مقدمتها العمال والفلاحون الفقراء. دون أن ننسى عجز القوى الشيوعية عن تطوير وتجديد الفكر الماركسي استنادا الى الماركسية اللينينية كمنهج للتحليل المادي الجدلي لواقع الصراع بأبعاده الطبقية والوطنية من أجل بلورة نظرية الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية في منطقتنا.

أن الهدف الرئيسي من هذا الهجوم الامبريالي الصهيوني الرجعي هو إعادة هندسة الخريطة الجيوسياسية للمنطقة بأكملها عبر تنفيذ «صفقة القرن» بتهجير الشعب الفلسطيني وتصفية قضيته والقضاء على قوى محور المقاومة ونزع أسلحتها وتفتيت الدول المحيطة عبر إثارة النعرات والصراعات الطائفية والدينية والعرقية وتسعيرها بشكل دموي وتحويل تلك الدول إلى دول عاجزة وفاشلة تابعة ومطيعة تدور في فلك الكيان الصهيوني

سبل مواجهة التحالف الإمبريالي الصهيوني الرجعي ومهام النضال الشعبي:

إن صراع شعوب المنطقة وقواه الوطنية التحررية والثورية ضد الكيان الصهيوني والامبريالية والرجعية هو صراع وجود. وهو صراع طويل معقد ومرير يتطلب وحدة وقوة الإرادة والعزيمة وطول النفس، ولن يحسم إلا بالقضاء على الاحتلال الصهيوني والهيمنة الامبريالية على المنطقة والتخلص من الأنظمة الاستبدادية العميلة. وهذه المهمة مطروحة على قوى المقاومة وقوى التحرر الوطني والقوى الثورية في المنطقة وبدعم مقوى التحرر والقوى الثورية والتقدمية على الصعيد العالمي.مما يطرح عليها تحديات جسيمة لا يمكن لها التغلب عليها إلا ببرامج عمل واضحة الأهداف والوسائل والمهام نذكر أهم محاورها في:

-العمل على تقوية وتوحيد نضالات شعوب المنطقة وقواها التحررية والثورية وتقوية وتجذير روح وثقافة المقاومة الصمود في مواجهة ثقافة الهزيمة والاستسلام؛

- تعزيز وحدة الشعب الفلسطيني وتكثيف كافة أشكال الدعم والإسناد للمقاومة الوطنية الفلسطينية الموحدة على قاعدة برنامج التحرر الوطني الفلسطيني الجامع والواضح الأهداف في عودة اللاجئين وتقرير المصير وبناء الدولة الوطنية الديمقراطية العلمانية على كامل فلسطين وعاصمتها القدس يتعايش فيها الجميع: المسلمون واليهود والمسيحيون في سلام وأمن. مما يتطلب تعميق الحوار بين القوى الفلسطينية حول مضمون مشروع التحرر الوطني الفلسطيني استنادا الى الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني واستحضارا للتطورات والتحولات الجارية وخصوصا مع انخراط قوى اسلامية في المقاومة؛

- توسيع وتقوية الصراع على الواجهة السياسية والإعلامية عبر العالم باستغلال تكنولوجيا الإعلام والتواصل والعلاقات السياسية والنضالية مع القوى الشيوعية والتقدمية والديمقراطية عبر العالم، واستثمار هبة الشعوب في أوربا وأمريكا الشمالية لصالح القضية الفلسطينية والتعريف بسرديتها وتبني ودعم وتشجيع جميع المبادرات التضامنية مع الشعب الفلسطيني والانخراط فيها والتعريف بها ومنها مبادرات اساطيل الحرية؛

- استنهاض تقوية النضال الشعبي ضد سياسات التطبيع التي تنهجها الأنظمة العربية الرجعية مع الكيان الصهيوني كجزء من النضال للقضاء على هذه الأنظمة.إن نجاح حركات التحرر الوطني في منطقتنا في مواجهة التحالف الامبريالي الرجعي يرتبط إذن بقدرتها على تجذرها وسط شعوبها وتعبئتها والرفع من وعيها السياسي في ارتباط بالصراع الطبقي ضد الطبقات الكمبرادورية والإقطاعية السائدة وأنظمتها الحاكمة في أفق القضاء عليها وإنجاز مهام التحرر الوطني والديمقراطية والتقدم الاجتماعي؛

-بناء جبهة عربية مغاربية ضد الامبريالية والصهيونية.

وفي قلب الحركات الوطنية التحررية يبرز دور ومسؤولية القوى الشيوعية في إعطاء معركة التحرر الوطني والديمقراطية مضمونها الطبقي كحركة تحرر وطني ديمقراطي شعبي منفتح على الآفاق الاشتراكية.

وهذا ما يفرض عليها:

-إعادة الاعتبار للمشروع الاشتراكي وتجديده على ضوء التحولات كمشروع له راهنية أكثر من أي وقت مضى، في ظل التغول الإمبريالي والأزمة المزمنة للرأسمالية المهددة بتدمير الإنسانية بل وكوكب الأرض، على قاعدة الوضوح الأيديولوجي والسياسي استنادا إلى الماركسية اللينينية كمنهج للتحليل ونظرية للتغيير الثوري وكمشروع تحرري انساني؛

-العمل على توحيد القوى الشيوعية والماركسية واليسارية في إطار تحالفات للنضال ضد الأنظمة الاستبدادية والإمبريالية والصهيونية في منطقتنا؛

-انكباب الشيوعيين/ات على معالجة اختلالات الحركة الشيوعية في منطقتنا وفي مقدمتها العزلة عن العمال والجماهير وذلك عبر الانغراس وسطها والمساهمة في نشر الوعي الاشتراكي وسطها ومحاربة الفكر البرجوازي الليبيرالي والرجعي وفكر ما بعد الحداثة، ومساعدتها على بناء أدواتها النضالية وفي مقدمتها بناء وتقوية الأحزاب المستقلة للطبقة العاملة والأدوات النقابية وتلخيصها من البيروقراطيات المتحكمة فيها؛

-عمل القوى الشيوعية على توحيد وتمفصل نضال الطبقة العاملة مع نضال باقي الطبقات الشعبية في أفق بناء جبهات الطبقات الشعبية الضرورية لإنجاز مهام التحرر الوطني وبناء الديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

-العمل على بناء جبهة عالمية ضد الامبريالية وخصوصا الإمبريالية الأمريكية عدوة الشعوب.

فرنسا تشتعل تحت شعارين: «لنغلق كل شيء» و«ماكرون ارحل»

عبد السلام العسال

تعيش فرنسا حاليا على وقع مظاهرات شعبية صاخبة منتشرة في جل المدن الفرنسية، للاحتجاج على السياسات الليبرالية المتوحشة التي ينهجها النظام الرأسمالي بقيادة إيمانويل ماكرون، التي أدت إلى خلق أزمة مركبة جدليا، تمظهرت في جميع المستويات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية، كما سنوضح ذلك، فيما يلي:

1) على المستوى الاقتصادي والمالي:

منذ وصول إيمانويل ماكرون إلى رئاسة الجمهورية سنة 2017، شرع نظامه في سن سياسة اقتصادية ومالية ليبرالية متطرفة، تقوم أساسا على تخفيف العبء الضريبي عن الطبقات البرجوازية الأكثر ثراء بمبررات يتم تسويق أنها تصب في خدمة الشعب الفرنسي، بينما هي في العمق لا تخدم إلا مصالح النظام الرأسمالي الفرنسي والطبقات البرجوازية المتحكمة في الثروة والاقتصاد الفرنسيين، ومن بين هذه المبررات، تشجيع الاستثمار الأجنبي، والحفاظ على الاستثمارات الوطنية، ومنع تهريب الرساميل، وتقوية تنافسية الاقتصاد الفرنسي .... وهي المبررات التي لم يتحقق منها على أرض الواقع أي شيء يذكر، بحكم أنها مبررات إيديولوجية لا غير.

في هذا الإطار قام النظام بإلغاء الضريبة على الثروة، وأجرى عدة تخفيفات على الضريبة الموحدة على عائدات الرأس المال، وقدم تسهيلات متتالية في الضرائب المفروضة على كبار المستثمرين والشركات العملاقة، ما أدى إلى تكدس المال والثروة لدى أغنياء البرجوازية الفرنسية في مقابل تعمق الفقر والهشاشة في صفوف الطبقات الفقيرة والمتوسطة، فأدت هذه السياسة المتوحشة إلى خلق أزمة اقتصادية كبيرة، من بين نتائجها المباشرة:

- تضاعف الثروة، حيث ارتفعت الثروات المجمّعة لأغنى 500 أسرة في فرنسا إلى الضعف خلال ست سنوات فقط؛
- تفاقم عجز الميزانية، بفعل خسارة الدولة لمداخيل ضريبية ضخمة كانت مخصصة للتمويل العمومي؛
- تضخم الدين العمومي: إذ ارتفع من حوالي 2000 مليار يورو سنة 2017 تاريخ تولي ماكرون رئاسة الجمهورية إلى حوالي 3000 مليار يورو (بزيادة أكثر من 1000 مليار خلال فترة حكم ماكرون)، إذ تجاوزت المديونية العامة 114%من الناتج الداخلي الخام، وهو ما جعل فرنسا ثاني أكثر دول الاتحاد الأوربي مديونية بعد إيطاليا؛
- تفاقم العجز العمومي، الذي أصبح يقدر ما بين 5 و5.5%، من الناتج الداخلي الخام لسنة 2025، وهو أعلى بكثير من سقف 3% الذي يفرض ميثاق الاستقرار والنمو الأوربي عدم تجاوزه؛
- تدهور وضعف الاقتصاد الفرنسي عوض تقوية تنافسيته، فأصبح يعرف تباطؤا كبيرا في نسبة النمو التي لا تتجاوز 0.5 إلى 1% في أحسن الحالات؛
- ارتفاع تكاليف خدمة الدين (تسديد الفوائد)، التي أصبحت في تصاعد مستمر ومتزايد، فعلى سبيل المثال، انتقل حجمها من 41 مليار أورو سنة 2017 (تاريخ تولي ماكرون رئاسة الدولة) إلى 58 مليار أورو سنة 2024، وحسب المؤشرات الرقمية فقد تصل إلى 66 مليار أورو عند نهاية سنة 2025؛
- ارتفاع حجم الإنفاق العسكري تنفيذا لإملاءات حلف الناتو وإدارة الإمبريالية الأمريكية من جهة ولانخراط فرنسا في دعم أكرانيا في حربها بالوكالة مع روسيا، إذ انتقل من مبلغ 32.3 مليار سنة 2017 (تاريخ تولي ماكرون رئاسة الدولة) إلى 43.9 مليار سنة 2023، إلى 47.2 مليار سنة 2024، ومن المحتمل أن يصل إلى 48.8 مليار في نهاية 2025، على أن يستقر في مبلغ 67 مليار سنويا إلى حدود 2030. وبعملية حسابية فقد ارتفع حجم الإنفاق العسكري بفرنسا بنسبة 50% في ظرف ثمان سنوات التي تولى فيها ماكرون رئاسة فرنسا.

2)على المستوى الاجتماعي: انعكست هذه السياسة سلبا على الأوضاع الاجتماعية لأغلب الجماهير الشعبية، وفي مقدمتها الطبقة العاملة الفرنسية والطبقة الوسطى حيث تدهورت قدرتها الشرائية بشكل كبير، خاصة في ظل خفض الإنفاق العمومي على الخدمات الأساسية (التعليم، الصحة، النقل)، وزيادة الضرائب غير المباشرة التي تتحمل وزرها بالأساس الجماهير الشعبية الكادحة، وفي ظل ما يسمى إصلاح نظام التقاعد برفع سنه، ما أدى إلى تعميق الهشاشة في صفوف الطبقات الهشة أصلا، وخاصة في صفوف الشباب بسبب ارتفاع البطالة وصعوبات الولوج إلى سوق الشغل، وتفشي ظاهرة التمييز العنصري بمختلف ألوانه في صفوف المهاجرين/ات وازدياد خوف المتقاعدين/ات من تقليص معاشاتهم وتدهورها بفعل التضخم، كل ذلك أدى إلى ارتفاع منسوب الغضب الشعبي على النظام الحاكم وفقدان الثقة فيه، وازدياد عزلته، وخاصة بعد تورطه الواضح في دعم الكيان الصهيوني في حرب الإبادة التي يشنها ضد الشعب الفلسطيني، كل ذلك دفع الجماهير الشعبية الفرنسية إلى الخروج في مظاهرات صاخبة إلى الشوارع لإسقاط رأس النظام رافعة شعار «اكرون ارحل»، خاصة وأن هذه المظاهرات يؤطرها اليسار الفرنسي الممثل في جبهة اليسار الجديدة التي تعتبر حركة فرنسا الأبية أحد مكوناتها الكبرى.

3)على المستوى السياسي: اشتد الصراع الطبقي أكثر بين البرجوازيات الفرنسية التي يعبر عنها التكتل الطبقي الحاكم (يميني) بقيادة حزب «النهضة» («الجمهورية إلى الأمام» سابقا) الذي يقوده ماكرون من جهة، واليسار الفرنسي ممثلا أساسا في الجبهة الشعبية الجديدة، التي تقودها حركة فرنسا الأبية بقيادة جون لوك ميلاونشو، واليمين المتطرف بقيادة حزب التجمع الوطني (الجبهة الوطنية سابقا)، ومن نتائج احتداد هذا الصراع، تراجع الهيمنة الانتخابية للرئيس وحزبه والأحزاب الوسطية المتحالفة معه، وتجسد ذلك في سلسلة من الانتكاسات الانتخابية، وعلى سبيل الذكر، فخلال الانتخابات التشريعية لسنة2022، لم يتمكن التحالف الرئاسي من الحصول على الأغلبية المطلقة، واكتفى بالأغلبية النسبية، مما قيّد قدرته على تمرير القوانين، وخلال الانتخابات الأوربية لسنة 2024 تكبّد الحزب هزيمة كبيرة، بحصول قوى اليمين المتطرف على المرتبة الأولى، بينما لم يحصل حزب ماكرون إلا على حوالي 15% من الأصوات، وهو ما شكل تحوّلا خطيرا في المشهد السياسي الفرنسي. وكانت هذه الهزيمة القاسية للتكتل الطبقي الحاكم كافية لدفع ماكرون لحل الجمعية الوطنية والدعوة لانتخابات برلمانية سابقة لأوانها محاولا بذلك رم صفوف هذا التكتل، غير أن اليسار الفرنسي استجمع قواه وشكل تحالفا عريضا تحت اسم «الجبهة الشعبية الجديدة» التي قادت معركة الانتخابات الأولى في الجمعية الوطنية بحصولها على 180 مقعدا (القوة الأولى) في مقابل حصول تحالف ماكرون على 160 مقعدا فقط (أقلية نسبية)،

ورغم الهزائم السياسية التي تكبدها التكتل الحاكم، إلا أن ماكرون بقي متشبثا بتعيين رؤساء حكوماته المتعاقبة من داخل حزبه المتآكل، في تناقض تام مع منطق الديمقراطية البرجوازية التي ما فتئ يتغنى بها، الشيء الذي عمق من عدم الاستقرار السياسي من جهة، ومن احتداد الصراع الطبقي المفتوح على كل الاحتمالات من جهة ثانية، خاصة وأن اليسار أصبح بإمكانه حشد الأصوات داخل الجمعية الوطنية (البرلمان) لحجب الثقة عن أي رئيس وزراء يعينه الرئيس من خارجه، كما أصبح بإمكانه، وهذا هو الأهم، تحريك الشارع بأحتجاجات قوية ضد النظام السياسي ككل وضد سياسته الموغلة في الليبرالية المتوحشة، وهو ما حصل، من جهة يوم الإثنين 08 شتنبر الجاري، حينما قاد اليسار بنجاح فائق معركة حجب الثقة من داخل الجمعية الوطنية التي انتهت بإسقاط رئيس الوزراء فرانسوا بايرو وحكومته الضعيفة، – بعد أقل من تسعة أشهر على توليه المسؤولية–، (علما أن رئيس الوزراء السابق على بايرو كان قد قدم استقالته يوم 8 يوليوز 2024، مباشرة بعد الهزيمة التي مني بها حزب ماكرو في الانتخابات التشريعية السابقة لأوانها بتاريخ 7 يوليوز من نفس السنة)، ومن جهة أخرى تمكن اليسار من النزول بقوة جماهيرية مهمة إلى الشوارع بمختلف مدن فرنسا يوم الأربعاء 10 شتنبر الجاري تحت شعار «لنغلق كل شيء» حتى رحيل ماكرون، وهكذا أصبح رأس النظام هو الهدف بعدما كان الهدف محصورا في رؤساء حكوماته المتعاقبة،

4) على مستوى التطورات المحتملة: في ضوء الاحتقان الجماهيري الشعبي، فإن الأوضاع العامة في فرنسا مرشحة لتفاقم أزمتها المركبة (اقتصاديا وماليا واجتماعيا وسياسيا)، الشيء الذي سيؤدي إلى تعميق عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وإلى المزيد من اشتداد الصراع الطبقي، خاصة وأن اليسار يستعد لخوض معارك قوية سواء من داخل الجمعية العمومية أو عبر النزول للشوارع، فشعار «لنغلق كل شيء» الذي يؤطر المظاهرات الحالية بفرنسا، سيؤدي إلى خلق شلل عام على المستوى الاقتصادي مما سيضرب الرأسمالية الفرنسية في عمق شرايينها، ومما سيجعل تحالف الأحزاب الحاكمة وعلى رأسها ماكرون شخصيا وحزبه في موقع ضعف وهزالة، خاصة وأن النقابات الفرنسية دخلت على الخط وأعلنت عن خوض إضراب وطني شامل يوم 18شتنبر الجاري، ونزول قواعدها إلى الشوارع، وهو ما سيسهم في تقوية موقع اليسار في قيادة ميادين الاحتجاجات الشعبية بحضور الطبقة العاملة الفرنسية المناضلة، الذي أصبح تفكيره السياسي يتجه، أكثر فأكثر، نحو إسقاط الجمهورية الخامسة، وتأسيس الجمهورية السادسة على أنقاضها.

5)خلاصة: تعتبر التجربة النضالية في فرنسا رائدة، وخصوصا في الآونة الأخيرة، سواء على مستوى اختيار الشعارات التكتيكية الملائمة، أو على مستوى توحد اليسار حول معارك موحدة مبنية على برنامج سياسي موحد، أو على مستوى ارتباط اليسار المناضل بالجماهير الشعبية، وانفتاحه على الطبقات الوسطى، أو على مستوى علاقاته النضالية بالطبقة العاملة وخاصة من خلال النقابات المناضلة التي يتواجد في صفوفها بشكل مؤثر وقوي، هذه التجربة يجب دراستها واستلهام الدروس النضالية منها بما يفيد تقوية أدوات وأشكال الصراع الطبقي ببلادنا انطلاقا من أوضاعنا الخاصة.

القنيطرة بتاريخ 14 شتنبر 2025

الدخول المدرسي 2025:

أزمة بنيوية في ظل حكومة الباطرونات

ادم روبي

مع كل موسم دراسي جديد، تعود إلى الواجهة نفس الإشكالات العميقة التي تعاني منها المنظومة التعليمية المغربية، حيث تتراكم الأزمات وتتعقد مع مرور السنوات دون حلول جذرية. فالدخول المدرسي المقبل يأتي في ظل أوضاع متردية على جميع المستويات، بدءاً من البنية التحتية المتهالكة ووصولاً إلى الأوضاع الاجتماعية الصعبة للمدرسين والتلاميذ على حد سواء. إنها أزمة متعددة الأبعاد تمس جوهر الحق في التعليم وتستدعي وقفة صادقة لتحليل جذورها واستشراف سبل الخروج منها.

في خضم هذه الأزمة، يبرز مشكل الاكتظاظ كأحد أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات التعليمية. فالأقسام الدراسية في العديد من المدارس العمومية، خاصة تلك الواقعة في الأحياء الشعبية والمناطق القروية، تعاني من اكتظاظ غير مسبوق، حيث يتجاوز عدد التلاميذ في كثير من الأحيان الخمسين تلميذاً في القسم الواحد. هذا الوضع لا ينعكس سلباً على جودة التعلم فحسب، بل يشكل أيضا عبئا نفسيا كبيرا على المدرسين الذين يجدون أنفسهم عاجزين عن تأدية مهامهم التربوية في مثل هذه الظروف الصعبة. إنه واقع مؤلم يفرض أسئلة محرجة عن جدوى الخطابات الرسمية التي تتحدث عن «تحسين جودة التعليم» في الوقت الذي تتحول فيه الفصول الدراسية إلى مجرد أماكن لتكديس التلاميذ دون مراعاة لأبسط شروط العملية التربوية.

ولا تقتصر الأزمة على مشكل الاكتظاظ وحده، بل تمتد لتشكل البنية التحتية للمدارس التي تعاني من إهمال مزمن. فالكثير من المؤسسات التعليمية تفتقر إلى أبسط المرافق الصحية، بينما تعاني أخرى من نقص حاد في التجهيزات الأساسية من مقاعد وسبورات وكتب مدرسية. وفي بعض المناطق النائية، لا تزال المدارس تعمل بأقسام مشيدة من الطين أو الصفيح، دون كهرباء أو ماء صالح للشرب. هذا الوضع المأساوي يطرح تساؤلات عن مصير ملايين الدراهم التي تخصصها الدولة كل سنة في إطار «مشاريع إصلاح التعليم»، والتي يبدو أنها تتبخر في متاهات البيروقراطية والفساد دون أن تصل إلى حيث يجب أن تصل. إنها مفارقة صارخة أن نشهد في الوقت نفسه تصريحات رسمية عن «الإصلاحات الكبرى» وواقعاً ميدانياً يزداد تدهوراً سنة بعد أخرى.

أما على المستوى البشري، فإن أوضاع المدرسين تظل أحد أبرز مظاهر الأزمة. فبالرغم من النضالات النقابية المستمرة، لا تزال العديد من مطالب الأساتذة عالقة، بدءاً من تأخر صرف التعويضات المتفق عليها ووصولاً إلى مشكل الأساتذة المتعاقدين الذين يعيشون وضعاً اجتماعياً هشاً. إن تجاهل هذه المطالب المشروعة لا يؤثر فقط على معنويات المدرسين، بل ينعكس سلباً على العملية التعليمية برمتها، حيث يصبح هاجس «البقاء» بديلاً عن هاجس «التعليم» لدى الكثير من الأساتذة الذين يجدون أنفسهم غارقين في متاعب الحياة اليومية. هذا الوضع يدفع بالعديد من الكفاءات التربوية إلى الهروب من التعليم العمومي نحو القطاع الخاص أو حتى الهجرة إلى الخارج، مما يفاقم من أزمة التعليم ويوسع الفجوة بين المدارس النخبوية ومدارس العامة.

لكن عمق الأزمة التعليمية لا يمكن فصله عن طبيعتها السياسية. فالحكومة الحالية هي في جوهرها حكومة الباطرونات، يقودها رئيس حكومة يجمع بين السلطة السياسية والمصالح الاقتصادية، إذ يسيطر على إمبراطورية من المشاريع والشركات. في ظل هذا التداخل بين المال والسلطة، يصبح الحفاظ على المدرسة العمومية وتطويرها هدفاً ثانوياً أمام أجندة الخوصصة التي تخدم مصالح اللوبيات الاقتصادية. والأدهى أن الانتخابات المقبلة، في ظل تحكم المخزن في الحقل السياسي، لن تغيّر المعادلة كثيراً، بل ستعيد إنتاج نفس النخبة المنفذة لتوصيات البنك الدولي، سواء عبر سياسات تقشفية أو عبر الاقتراض المتزايد، وهو ما سيوظف أيضا لتمويل مشاريع مرتبطة بأجندات كبرى مثل إنجاح تنظيم كأس العالم 2030، حتى لو كان ذلك على حساب الحق في التعليم.

إن إنقاذ المدرسة العمومية يتطلب أولا الاعتراف بحجم الكارثة، وثانيا الشجاعة في اتخاذ القرارات الصعبة التي تضع المصلحة العامة فوق كل الاعتبارات، بعيدا عن منطق الصفقات والمصالح الضيقة. لكن في ظل غياب فصل حقيقي للسلط وهيمنة المخزن على القرار السياسي، يصبح من الصعب التعويل على الاستحقاقات الانتخابية كمدخل للتغيير، إذ يتم التحكم في نتائجها مسبقاً لضمان استمرار نفس السياسات ونفس النخب. وهكذا، تتحول المشاركة السياسية إلى مجرد ديكور ديمقراطي يشرعن استمرار تدمير المدرسة العمومية لصالح مشاريع الخوصصة، تاركا أجيالا كاملة رهينة لمعادلة فاسدة تجمع بين السلطة والمال.

فرنسا الماكرونية
بين تراجع النفوذ والأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المزمنة

أزمات عميقة تهم جوهر الجمهورية الخامسة خلال الحقبة الماكرونية، من حيث الدستور وتنظيم شؤون الدولة.. وتراجع النفوذ على المستوى الدولي وخاصة في المستعمرات السابقة.. ناهيك عن الاحتجاجات التي عرفها عهد ماكرون. كما أن المجتمع الفرنسي يعرف انشطارا حادا على المستوى العمودي، مما يعكس أزمة أعمق مما تفرزه الانتخابات.

عبد الواحد ناجم

الماكرونية والأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستدامة

حكومة بايرو تسقط بفقدانها ثقة البرلمان. وبذلك تتمدد أزمة فرنسا السياسية، مما ينتج عنها أزمات أخرى اقتصادية واجتماعية حيث كانت نتيجة التصويت 364 صوت ضد مقابل 194 .. تطبيقا للفصل 50 من الدستور الفرنسي، قدّم رئيس الوزراء فرانسوا بايرو استقالة حكومته إلى رئيس الجمهورية، إيمانويل ماكرون، في 9 سبتمبر 2025، الذي قبلها.

كان بايرو يعلم أن ما يدعوه «إصلاحات قاسية» لن يقبلها خصومه السياسيون، بل حتى بعض مساندية من يمين الوسط أعلنوا عن نفضهم أياديهم من أي تحالف أو مساندة، كما هو حال المجموعة التي يرأسها الوزير الأول السابق غابريال أتال.

ويبدو أن الرئيس ماكرون خالف المنطق الانتخابي والأعراف الجاري بها العمل، عندما رفض تعيين رئيس الوزراء من تحالف الجبهة الشعبية الجديدة بزعامة جون لوك ميلانشون، وهي ائتلاف يساري حصل على الرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية الساقة لأوانها.. فماكرون في خدمة الرأسماليين والشركات الكبرى... مهما كلفه ذلك، حيث صرح ميلونشون زعيم حزب فرنسا الأبية الأحد 14 شتنبر الجاري في مهرجان الإنسانية: «أسقطنا حكومتين... وإسقاط ماكرون هدفنا الموالي...»

تعيين الوزير الأول الجديد سي لوكورني من حزب ماكرون واقتصاد متدهور

أعلنت وكالة التصنيف الائتماني الأمريكية «فيتش» الجمعة 12 شتنبر، خفض تصنيف فرنسا إلى (A+) مع نظرة مستقبلية مستقرة، مشيرة إلى أن الانقسام السياسي الحاد والاحتجاجات المستمرة يعرقلان خطط خفض العجز، ويزيدان من الضبابية التي تحيط بأوضاع المالية العامة المتدهورة.

وهذا ما يزيد في تعميق الأزمات السياسية والاقتصادية وبالتالي الاجتماعية، كما ستزيد من صعوبات فرنسا على عدة مستويات، حيث راكمت فرنسا 3200 مليار أورو دينا، ما يفوق 115٪ من الناتج الداخلي الخام، كما أن كل دقيقة تعني مراكمة 12 مليون أورو خدمة الدين!

ومن المنتظر أن تنخفض درجة التقويم المالي، ويصبح صعبا على فرنسا الاقتراض، إلا بشروط خاصة وقاسية.. حسب مراقبين.

هذه الأوضاع المتأزمة تؤثر كذلك على وضعية فرنسا الدولية وتضعفها، خاصة مع ما يقع من حرب في شرق ووسط أوربا مع الحرب الروسية الأوكرانية، والتي لا أحد يعرف متى ستنتهي وكيف، وهل ستنتقل إلى دول أخرى في حالة عدم التوصل لحل.. ناهيك عن تراجع نفوذها على المستوى العالمي خاصة في إفريقيا..

دخول سياسي واجتماعي صعب انطلاقا من يوم الأربعاء 10 شتنبر، كيوم للاحتجاج الشامل، تحت شعار Bloquons tout.

حيث عرفت فرنسا يوم 10 سبتمبر إضرابات واحتجاجات في كل أرجاء البلاد بدعوة من تشكيل يضم النقابات وبعض شبكات النشطاء وأحزاب يسارية وشارك فيها ما يقارب الربع مليون متظاهر حسب النقابات وفي ختام هذا اليوم جددت المركزيات النقابية الدعوة للإضراب والتظاهر يوم 18 سبتمبر ضد سياسة التقشف التي تنتهجها الحكومة. وباستعراض التحركات الاحتجاجية التي قامت في فرنسا خلال رئاسة ماكرون وأبرزها «حركة السترات الصفراء» يلاحظ بعض المراقبين أن المشاركة في إضرابات 10 شتنبر كانت دون التحركات الكبرى السابقة، حيث شارك 2 مليون محتج في أول أيام الإضراب ضد مشروع تخريب منظومة التقاعد في 19 يناير 2023. ويمكن القول أن المشاركة في احتجاجات 10 سبتمبر تقارب تلك المسجلة في أول يوم لانطلاق «حركة السترات الصفراء» في 17 نونبر 2018.

كيف يمكن استقراء تطور الحركة الاحتجاجية في فرنسا في لمستقبل المنظور في ظل الديون والحرب؟

في 15 يوليوز الماضي طرح رئيس الحكومة السابق «بايرو» برنامجه التقشفي لتوفير ما لا يقل عن 44 مليار يورو سنويا لتسديد أقساط ديون الدولة الفرنسية. ومن أهم إجراءات برنامجه التقشفي: تجميد الأجور والحط من قيمة الإعانات الاجتماعية والصحية تسريح موظفي الدولة والجماعات المحلية وتجميد تعويض الشعورات في الوظيفة العمومية؛ حذف يومي عطلة خالصة الأجر الحط من تمويل الجماعات المحلية. لكن ما كشف عنه أسباب لبرنامجه التقشفي لم تكن الوزير الأول المستقيل من تعكس الحقيقة كاملة في 25 يونو الفارط أذعنت فرنسا رسميا، بمعية بقية أعضاء دول حلف شمال الأطلسي للولايات المتحدة والتزمت بتخصيص 95 من ناتجها الداخلي الخام للتسلح في أفق سنة 2035، في حين أنها تنفق حاليا 2% أي ما يقارب 52 مليار يورو حاليا، وهو مبلغ كبير)، أي أن جزءا أكبر من الثروة التي ينتجها العمال ستذهب نحو التسلح والحرب في الخلاصة تريد الدولة الفرنسية أن تسدد الطبقة العاملة الفرنسية بكل شرائحها الديون المتراكمة التي اقترضت لتسمين الرأسمال الفرنسي وتسدد فاتورة شراء سلاح الحرب الشاملة التي سيلقى في أتونها العمال والشباب في فرنسا وفي العالم. إن إجراءات فرانسوا بايرو لم تكن إلا القطرة التي أفاضت الكأس هذه المرة، وماهي في الحقيقة إلا حلقة في مسلسل اعتداء البورجوازية الفرنسية وسلطتها على العمال ومكاسبهم الاجتماعية والسياسية وحقوقهم وحرياتهم اعتداء تسارع وتعمق بشكل كبير منذ انتخاب ماكرون في الرئاسة.(*)

عقبات سياسية هائلة تواجه حكومة الوزير الأول الجديد.

بالنسبة لبقية الدول، يبدو كل شيء موضع تساؤل. بدءًا من حجم الجهود المبذولة. فرنسا، الخاضعة لمراقبة الاتحاد الأوروبي في إطار إجراءات عجز مفرط، التزمت بخفض عجزها العام من 5.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 إلى أقل من 3% في عام 2029. في هذا السيناريو، كان من المقرر أن يكون عام 2026 عام بذل أقصى الجهود. كان من المقرر أن ينخفض العجز من 5.4% إلى 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام واحد، وهو انخفاض أشد بمرتين من عام 2025.

لكن، وكما يقول إريك لومبارد، يواجه هذا التعديل، «بكل وضوح» عقبات سياسية هائلة. ففي موازنته المعاكسة، يقترح الحزب الاشتراكي إكمال نصف المسار المخطط له فقط بحلول عام 2026، مما سيُخفض العجز إلى 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وتجري حاليًا مفاوضات لتحديد المعيار المحدد، حتى لو كان ذلك يعني، مرة أخرى، أن فرنسا لن تفي بالوعود التي قطعتها لشركائها الأوروبيين ودائنيها.

تعقد المفاوضات كون الحكومة، خلال العام الماضي، تحسب الجهد المالي المستقبلي ليس بناءً على ميزانية العام السابق، بل بناءً على سيناريو مُبهم. وهكذا وُلدت التعديلات الضرورية التي بلغت «40 مليار يورو» والتي لم يكن من الممكن التحقق منها، ثم «44 مليار يورو». ورغم انتقادات جميع الاقتصاديين، يُشكّل هذا الرقم أساسًا للمناقشات السياسية. وقد أشارت رئيسة الجمعية الوطنية (من حزب النهضة)، يائيل براون بيفيه، في مقابلة مع قناة LCI يوم الأحد، إلى «هدف يتراوح بين 35 و36 مليار يورو»: «يمكننا التوصل إلى اتفاق حول مبلغ أقل بقليل».(**)

المصدر: (*) جريدة صوت الشعب عدد الاثاء 16 شتنبر 2025
(**) Le Monde

صور وصور

مهداة الى روح احمد بوكماخ مربي الاجيال

عبد الله البقالي

مع اول كتاب امتلكته، شدتني اليه صور . و كاي طفل تسحره الالوان، نظرت بانبهار لكتابي الملئ بالصور والرسوم احتضنت الكتاب غير مصدق انه لي وحدي. ضممته لصدري مستطلعا من حولي، لأتأكد من ان لا أحد سيطالبني به او يشاركني اياه . وحين اطمأنت، عاودت فتحه مستعرضا ما فيه من صور ورسوم .

كنت في البدء مجرد متفرج شغوف بمعرفة اشياء تنتمي لعالم بعيد لا يعنيه في شئ. لكني حين ألفت الصور وعاودت قراءتها، نبع تمردي من البوابة نفسها التي توارى خلفها اعجابي .

لا أعرف كيف استنتجت ان حياتي هي محل سؤال . أهو ذلك الفارق المهول بين ما كنت أعيشه وبين ما كانت تنطق به الصور؟ أهي تلك المعاملة الرقيقة التي كانت تفيض من الصور والتي افتقدت اليها عالم رجولي عنيف كان يلف حياتي؟

لم أكن لأصمد أمام هول الفارق. كل شئ كنت أجده يصرخ في وجهي و يشهد بدونيتي. الفضاءات الرقيقة. ملابس الاطفال. الاحذية اللامعة. السريلات والاقمصة المكوية بعناية. الوجوه التي كانت تنطق بالسكينة. فضاءات المنازل. الغرف الرحبة. الارائك الوثيرة. المزهريات والنوافذ الواسعة التي تنحدر على جنباتها ستائر رفيعة .

اشياء كثيرة كانت تجعلني اغلق الكتاب واعمد لاستعراض ما حولي. الغرفة التي كانت في الوقت نفسه مطبخا وبهوا وغرفة نوم .اواني الطبخ المبعثرة . الاغطية التي لم تكن لتعرف النظام الا في حالات استثنائية .اتفحص الارضية التي كان جمالها يقاس بطلائها بتربة خاصة ممزوجة بفضلات الابقار . انظر الى الكوة المنتصبة في منتصف الجدار والتي كانت مشروع نافذة حولت قاعدتها الى رف تودع فيه حاجيات كعلب الشمع وعود الثقاب .

الا ان هذا لم يكن ليغير شيئا. ذلك اني كنت استطيع ان اتجاهل هذا مدفوعا باعتقاد مفاده اننا هكذا خلقنا وهكذا ارادنا الله. استسلام عمقته اوامر النهي وصرامة كانت تلجم كل من تطلع لاشياء الآخرين ..غير انه في العمق كان لايزال ثمة بقايا احساس متمرد استطاع ان يغالط الجميع . احساس كان يتحول داخلي الى حريق يدفعني كي استغيث، لكن الناس الذين كانوا حولي، كنت اجدهم رمادا ما كان بامكانهم ان يفعلوا شيئا من اجلي .

وحدهم الاشخاص القابعون داخل الصور من كنت اجدهم الاقدر على اغاثتي .بل كان يخيل الي اني كنت اسمع نداءاتهم ، ولذا كنت اقلب الصور باحثا عن ممر ، بوابة حيث انتهي الى ذلك العالم الجميل الحالم . وحين كنت افشل كنت اعود لدور المتفرج .

انظر بانبهار الى ام رائعة الجمال احتضنت بمنتهى الرقة وحيدها بشكل كان يبدو فيه ان جسديهما يتوحدان بحيث لا يصير الصغير في حاجة الى نبض فؤاده كي يعيش ، ولا هو في حاجة اجنحة كي يطير او في حاجة الى اغطية كي يحس بالدفء.

احاسيس الام الفياضة التي كانت تلفه كانت تبدو قادرة على اذابة جسده بشكل يتحول فيه الى اي كنه يستطيع ان يسبح في الفضاء كاي ملاك لا تاثير للجاذبية على جسده .الاحلام كانت تبدو هي ايضا تاتيه منتقاة، لا كوابيس ولا اشباح ولا فزع.

اغلق الكتاب. يرتسم وجه امي قبالتي. وجهها الذي تميزه نظراتها الحادة التي ينتهي دوما تفحصها للاشياء برسم تعابير الاشمئزاز و الحيطة والشكوك. طريقتها في الكلام المصحوبة بغليان داخلي برسم تعابير قاسية على ملامحها .كلماتها، بل رصاصاتها التي كانت تسددها في كل اتجاه .مزاجها القاسي الميال للعزلة والنفور .شراستها حين تستفز .زجرها العنيف لكل من خالفها الرأي . هل كانت امي حقا امرأة ام جنديا اسبرطيا تخلف عن زمانه ؟

كل شئ فيها كان يؤكد ذلك ويثبت انها مخلوق مات فيه الاحساس .و لهذا كنت اشعر و انا اقرأ الصور، ان امي لا تعرف شيئا عن الامومة وتجهل كل القواميس المرتبطة بها .

غير ان امي كانت احيانا مصدر اشياء غريبة .شئ كان اشبه بالزلزال او البركان . اذ في لحظة اشبه بواحة ضيقة داخل صحراء مترامية، كان القناع الذي تختفي خلفه ينكسر و يظهر كنهها المراوغ. هل كان ايقاع هدير الطاحونة الحجرية التي كانت تديرها بيدها هو السبب؟ هل كان انغماسها الكلي في عملها ما كان يجعلها تنسى وجودنا حولها فتعمد الى التخلص من مساحيقها و ينكشف عمقها ؟

كان ذلك يحدث حين كانت امي تغني. و ان تغني امي او تبكي فذلك كان يعني شيئا واحدا . صوت محشو بكل احزان الوجود كان يسمع .خيوط لاشياء لا ترى كانت تنطلق لتؤقت نبض الفؤاد على ايقاع صعودها او خفوتها .تخترق الصدور. تضغط الاحشاء لتبرز قاطرة قادمة من الاعماق تدك الشوائب و تخترق الحدران الدفاعية لينكشف جوهر الاحاسيس . تتعرى الحقائق ويلوح كنه الأشياء ويصير بامكاني ان اقرأ كل شئ من غير ان اغالط. واهم ما كنت اقرأ، وضع الاسرة الذي كان كعش واهن في مسار اعصار .

لكن اي محول ذاك الذي كان يصهر الصور و الوقائع لتصير نبرات وترانيم ؟ و ما حجم الجراح التي كانت تدفع امي كي تنتهك القوانين الصارمة التي سنتها بنفسها و القاضية بحضر اي احساس بالضعف او الوهن ؟

اكيد انها في انغماساتها تلك كانت تراجع نكباتها . واكيد ايضا انها في ذلك الاستعراض لم تكن تخضع لتسلسل زمني ، بل كانت الحدة وعمق الجراح هو الذي يحظى بالاولوية .

تبدأ بلا شك بالحدث الذي لم تحكيه ابدا حين اقتحم البيت من لدن قوات المستعمر باحثة عن بقايا منشورات المقاومة التي كان الاب قد عاد محملا بها من الشرق والتي كانت قد احرقتها بعدما ابلغت باعتقاله. فكانت ان جرت نفسها لنفس مصيره. لكن ليس اعتقالها ما كان يحزنها، بل ما رافق ذلك من صراخ الابناء والتفافهم حولها رافضين فراقها. تتذكر الضربات الموجعة التي انهالت عليهم من اعقاب البنادق. تتذكر السحب العنيف لها ولهم. تتذكر المصائر المجهولة التي تركتهم في مواجهتها حين اختفوا عن انظارها آخر مرة وهم يجرون باكين خلف سيارات الجنود . تتذكر العزلة الطويلة التي عاشتها و صغارها بعد ان خاف الجميع على مصائرهم بعدما صارت مجرد مبادلتها التحية تهمة تجر الى الاستنطاق . لكن نكباتها تتابعت بعد ذلك وشارك فيها الجميع . الزوج و الاقارب و الابناء والعالم اجمع .

كان العالم يبدو على ايقاع صوتها وهي تغني عالما شرسا بغيضا ممقوتا لا يؤتمن . كنت لا استطيع ان اصدق ان تلك الرحاب و اولئك الناس تستوطن قلوبهم كل تلك الضراوة . كنت اتمنى لو استطيع بناء جدار فاصل يمتد لآخر الدنيا عازلا بيننا و بينهم .اتمنى لو تنفتح الارض او تشق السماء فتنفذ بعيدا عن ذلك العالم الهمجي . وحين كنت اقر بعجزي ، كنت انظر اليها.اقترب منها. اتطلع اليها بخشوع وثني حين كان يقف امام آلهته. بسكون اخرس يبحث عن الذوبان في صمت الوجود. هي كل شئ. هي الوجود والحياة. هي الحب و الامل هي الامومة .

صور الكتاب كانت تبدو تلك اللحظة باهتة ميتة. ومبدعها كان يبدو غبيا حين توهم انه يستطيع ان يجسد اشياء لا تتجسد. او انه بالمساحيق و الالوان يستطيع ان يمسك مشاعر لا تدرك الا بالوجدان والجوارح.

اقتربت منها متمنيا لو اعود لاسكن احشاءها غير آسف على هذه الدنيا. هل كانت حركتي هي التي نبهتها ام انها كانت قد افرغت ما كانت تود افراغه . بسرعة اختفى الصوت الرقيق الحالم. لبست قناعها . دفعتني بعيدا عنها.

نظرت اليها غير مصدق . أهي المرأة نفسها التي كانت قبل حين ؟

تصاعد حنقي و جزمت من جديد ان الامومة تكمن هناك. في صور الكتاب الذي هرعت الى فتحه.

من مجموعة « الخيز و الأحلام»

حول مدرسة المستقبل

مدرسة المستقبل هي تلك التي تصارع «الأنموذج» الحالي، فارضة نفسها حافزا موجبا، يغري ويغوي، ومن ثمة يخترق «التنمية المستديمة»، بل إنها حراك تربويّ دائم المخاض.. وبذلك توشك أن تتماهى وتعريف «هربرت سبنسر «التربية بانها إعداد الفرد للحياة إعدادا كاملا، إذ لم تستسغ إعادة إنتاج ما تفرضه الطبقة السائدة في هذه المجتمعات العربية أو تلك، حيث يهلل خصومُ تربية الإبداع للمدرسة المقاولية ويكبرون.. والواقع أن هذه المدرسة، المشار إليها في العنوان، الطافحة بالأماني البكر، مرتهنة بثورة كوبرنيكية تقتلع الذهنيات الضاربة أطنابها في الانغلاق؛ ثورة تجهز على السياسات اللاوطنية، اللاديمقراطية، اللاشعبية. وهي تتساءل عن دواعي التعلم، تقترح جوابا مركبا:

1. أتعلّم لأعرف: وقد أتجاوز المعرفة إلى الدراية منصتا إلى مناهج البحث الميدانيّ (التربية التجريبية)، شقيقة العلوم الإنسانية..
2. أتعلّم لأعي: جذور الصراعات ومصادر الخلافات، موقرا «الحق في الاختلاف».. فاقرأ من ثمة «الكونيّ» قراءات ناقدة، نافذة.
3. أتعلّم لأعمل: استراتيجياتي هي كفايات مواجهة المواقف الحياتية مهما كانت أطيافها، ومرونة الانفتاح على العمل الجمْعيّ، يقول النفريّ: «لا أراك، حتى أراك تعمل»، وعند Engels أنه بالعمل وحده يحقق الإنسانُ إنسانيته.
4. أتعلّم لأكون: مبدعا يفعَل مجازفات ولود، هي قبس من وهج الاختراق، في زمن الاحتراق.. ويحرك العقل الناقد مؤمنا بالتعداد اللغويّ دونما تخوم..
5. أتعلّم لأحتضن الصيرورات les savoir–devenir، متمثّنا «الوعي الممكن»، الذي يقود إلى التغيير الجذريّ، البديل.
6. أتعلّم لأغدو جمعا بصيغة المفرد: أجاور مختلف الأبعاد، وأحاور الصريح والضمنيّ، معبّئا ما أوتيت من جموح الرغبة في الفاعلية..
7. أتعلّم لأخلخل الثوابت، بما أن تنسيب المعارف بات «حقيقة «يتأبى إنكارُها. نحوقول أدونيس:

أجمل ما تكون
أن تخلخل المدى

والواقع أنه يستحيل تحقيق «مدرسة المستقبل» في غياب مشروع مجتمعيّ حداثيّ ديمقراطيّ، لأنه لاسبيل إلى تفعيل «الجزء» بمعزل عن تفعيل «الكل»، أوما يسمى جدلية الخاص والعام. وعندي أن من أوجب الواجبات توفير التقويم ابتغاء المساءلة والمحاسبة الشفافتيْن..هكذا يمكن أن نشتق يوتوبيا خاصة تنصف «الواقعيّ» و«المتخيّل» بلا تعالم ولا «تغيقه» لاسيما أن كلا منا مبدع في حدود إمكاناته. وبذلك يمكن تحيين المبدإ الماركسيّ: «من كل حسب طاقته، لكل حسب حاجته»، و/أوتزهين قول المربي Antoine De La granderie: «بوسعنا دائما أن نتوفق On peut toujours réussir ، ومن البداهات اقتضاء الرباعيّ السيميائيّ، المعروف: الرغبة ، القدرة، الدراية، الواجب..

ولعلك أدركت، عزيزي القارئ، أن الواجب هنا مشروط بانتظارات عموم الكادحين.

يناير2025

عبد الله غميمط:

في زمن تعقدت فيه التحديات الاجتماعية والتربوية وتشابكت فيه انتظارات المجتمع، أصبحت المدرسة عاجزة عن تحرير الأفراد من أغلالهم الاجتماعية، وأعادت إنتاج التمايزات الطبقية القائمة، وشرعنت الامتياز الثقافي للطبقات السائدة...

تقديم

ضيف هذا العدد الذي خصص ملفه لقضية التعليم، هو الرفيق عبد اللهو غميمط الكاتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم / التوجه الديمقراطي، نحاوره حول ما يخطط للتعليم من مشاريع تستهدف هذا الحق وانعكاس ذلك على مستقبل الأجيال وعلى البلاد...

■ يأتي الدخول المدرسي-2025 2026 في سياق استمرار تطبيق القانون الإطار 17-51- الذي يعتبر بمثابة إنزال لما يسمى بالرؤية الاستراتيجية، ما تصوركم لأهداف القانون وآليات تطبيقها؟

● مع بداية كل موسم دراسي في المغرب، يتجدد النقاش العمومي حول أعطاب المنظومة التعليمية التي تبدو أنها أعطاب مزمنة وهيكلية، فعلى الرغم من توالي مشاريع المؤسسات المالية الامبريالية تحت مسميات الإصلاح، يظل الواقع هو نفسه: مدارس متهالكة، مستويات ضعيفة، هدر مدرسي متفاقم، خصاص حاد في الأطر التربوية والإدارية، تكليف الأساتذة لتدريس مواد خارج تخصصاتهم، الاكتظاظ، الأقسام المشتركة، وأجيال تدفع إلى التعليم المهني خارج سياقات التنمية الحقيقية، ليتموقع التعليم في ذيل التصنيفات الدولية، ويؤكد أن الدولة تخلت عن مسؤولياتها اتجاه المدرسة العمومية.

وخضوعا للاختيارات اللاشعبية والسياسات الليبيرالية، جاء القانون-الإطار رقم 51-17 المتعلق بمنظومة التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي، والمندرج في إطار «الرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي 2030-2015»، ليجعل المنظومة التعليمية تنخرط في حلقة جديدة من حلقات تخريب التعليم ببلادنا. وهي الحلقات التي أكدت، منذ مطلع الاستقلال الشكلي إلى الآن فشل كل البرامج والمشاريع التعليمية المندرجة في إطار «إصلاح التعليم» والتي تدعي الجهات الرسمية أنه تم اعتمادها من أجل النهوض بأوضاع التعليم التي أصبحت مأزومة مع مرور السنوات.

واليوم، في سياق الوضع المقلق الذي تعرفه المنظومة التعليمية، بعناوين بارزة سمتها المشتركة هو استمرار الأزمة، وتفاعلا مع مضامين وتوجهات المسمى القانون- الإطار، نورد بعض الملاحظات النقدية المرتبطة بهذا المشروع الذي يحمل في جوهره استهدافا عميقا للتعليم العمومي بتجليات تسائل مدى قدرته وأهليته لربح رهانات الجودة والارتقاء والانصاف.

غياب التشخيص الفعلي لوضعية التعليم بالمغرب ومآلات المخططات التعليمية التي سبقته في وثيقة قانون الإطار

لم يتوقف القانون الإطار في سياق المشروع، على التشخيص الفعلي لوضعية التعليم وتقييم المخططات السابقة وأسباب فشلها في تحقيق أهدافها، بل اكتفى المشروع في نوطئته بالإحالة على "أحكام الدستور الممنوح ذات الصلة بمجال التربية والتعليم والتكوين" وعلى باقي المرجعيات التأطيرية له، ولم يستحضر القانون مختلف الأعطاب والاختلالات البنيوية المرتبطة بالمنظومة التعليمية، والإحالة على التقارير الوطنية والدولية ذات الصلة بالموضوع، بل تبرأ من الاعتبارات الحقيقية التي استلزمت إصداره، والتي تتجلى في مواصلة تنزيل برامج تفكيك التعليم العمومي بنفس جديد يلتف على المكتسبات ويوهم المجتمع بشعارات الإصلاح، مما يسائل قدرته العلمية، والمعرفية، والإجرائية على تجاوز اختلالات المنظومة التربوية في المدة الزمنية المعلنة لتنفيذ هذا المشروع، كما يسائل بالمثل سلم أولوياته، ورهاناته الفعلية للنهوض بأوضاع التعليم.

وإذا كانت الرؤية الاستراتيجية التي تشكل امتدادا لبرنامج الإصلاحات التراجعية بقطاع التعليم، فان المفارقة المسجلة هو تنصيص قانون الإطار الجديد اعتماده على مضامين الميثاق الوطني للتربية والتكوين، بوصفه لا يزال يمثل إطارا مرجعيا للإصلاح، على الرغم من كون الميثاق الوطني الذي عمر ما يقارب عقدا من الزمن التعليمي، تم تجاوزه بصدور البرنامج الاستعجالي، وحسب التقييمات الرسمية لم تفلح كل هذه السيرورة المتواصلة من «الإصلاحات» في تأهيل المنظومة التعليمية ببلادنا.

إذ كيف يمكن بناء مشروع استراتيجي جديد استنادا على مشاريع تربوية وتعليمية أثبت فشلها ميدانيا على مستويات عديدة، بل أدخلت المنظومة إلى غرفة الإنعاش لمدة لازالت مستمرة. ففي زمني الميثاق الوطني والمخطط الاستعجالي ازدادت أحوال التعليم تدهورا، وما فتئ ترتيب المغرب دوليا في تراجع مستمر، سواء على مستوى تحصيل التعلمات الأساسية، أو المهارات والمدارك اللغوية، أو على مستوى تحقيق جودة التعليم ونجاعته، او على مستوى تعميمه، أو ربطه بالتنمية. ناهيك عن تدهور غير مسبوق في منظومة القيم، وتكافؤ الفرص...

تطرق القانون لمجموعة من الأهداف المتمثلة في:

- الإسهام في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من خلال إكساب المتعلم المهارات والكفايات اللازمة التي تمكنه من الانفتاح والاندماج في الحياة العملية..
- تعميم التعليم ذي الجودة وفرض إلزاميته بالنسبة لجميع الأطفال في سن التمدرس باعتباره حقا للطفل، وواجبا على الدولة والأسرة..
- تأمين فرص التعلم مدى الحياة وتيسير شروطه..
- التشجيع والتحفيز على قيم البلوغ والتميز والابتكار
- احترام حرية الإبداع والفكر والعمل على نشر العلوم والمعرفة...
- محاربة الهدر والانقطاع المدرسيين

في قراءة سريعة لمضمون هذه الأهداف، تبدو نبيلة في ظاهرها وتتماهى مع ما تطلبه الجماهير الشعبية، لكن لنقف عند الأهداف التي حددتها المخططات التعليمية السابقة (الميثاق الوطني للتربية والتكوين، البرنامج الاستعجالي، الرؤية الاستراتيجية)، سنجد أنها نفسها التي حددها القانون-الإطار، لكن لم يتحقق منها أي شيء في الواقع، فلاتزال نسب مهمة من الشباب محرومين من تأمين فرص تعلمهم بسبب الهدر المدرسي والجامعي، وتراجع نسب تملك التلاميذ والتلميذات للتعلمات الأساس في اللغات والرياضيات نتيجة غياب التأطير التربوي بسبب الاكتظاظ في الأقسام والخصاص في الأطر التربوية، فراغ بيداغوجي.

تتحدث أهداف القانون على تحقيق التنمية الشاملة، في الوقت الذي تعاني المنظومة التعليمية من نفس الأعطاب البنيوية التقليدية والتي لن تستطيع كل برامج الوزارة معالجتها، مادام النظام التعليمي لا يمتلك قراره السيادي على اختياراته التربوية والبيداغوجية، وخاضع لتوجيهات المؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية الموالية لها، مما يجعل هذه الأهداف بعيدة المنال، وغير قابلة للتحقيق.

في ظل نظام تعليمي يعيش على إيقاع الارتباك البيداغوجي والصفقات البيداغوجية الملازمة للتغيرات التي تفرضها السياقات المتحكمة في قطاع التربية والتكوين، تنتفي الشروط الموضوعية لبروز قيم النبوغ والابتكار والتميز، وتحل محلها القيم السلبية المتمثلة في النقل والتنميط والفشل والتمييز.

ويزعم قانون الإطار انه جاء لتحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص والجودة وفق اختيارات وتوجهات النظام القائم، في الوقت الذي اثبت عقود من تطبيق سياسات البنك الدولي، أن المنظومة التعليمية والاختيارات السياسية المواكبة لها تدفع الفرد والمجتمع إلى مزيد من التردي في أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والتربوية، وتمس استقراره الاجتماعي والمهني، وتعمق هشاشته عبر ضرب مقومات المدرسة العمومية وتخريب مكتسباتها.

ورغم الإصلاحات المتعاقبة على قطاع التعليم، لازالت المنظومة التعليمية تحتل مراتب متأخرة في التعليم عالميا، حيث يحتل المغرب المرتبة 71 من 73 أسوأ منظومة تعليمية في العالم والمرتبة 48 من 50 دولة على مستوى التحكم في القراءة، مما يعكس أن تحقيق الجودة يظل هدفا بعيد المنال في ظل عمليات التفكيك وضرب المجانية وتكريس تعليم بسرعات مختلفة.

■ بدأ تطبيق القانون الإطار السالف ذكره سنة 2019، ما تقييمكم لوضعية التعليم المدرسي العمومي على ضوء تطبيقه إلى غاية الآن؟

● مرت خمس سنوات على بداية تطبيق القانون المشؤوم- 51 17 الذي هللت له كثيرا الجهات الرسمية وحتى غير الرسمية، لكن المؤشرات الوطنية والدولية تشير إلى أن التعليم العمومي يعيش أزمة بنيوية عميقة، تتجلى أساسًا في ضعف التحصيل لدى قطاع واسع من التلاميذ، وعجز أغلب تلامذة الابتدائي عن بلوغ الكفايات الأساسية في اللغات والرياضيات والقراءة، وارتفاع معدلات الهدر المدرسي، مما يكشف عن استمرار الأعطاب التقليدية، وقصور في المقاربات البيداغوجية المعتمدة.

وفي السلك الثانوي، فقد صنّف تقرير بيزا 2023 المغرب في مراتب جد متأخرة عالميًا، وهو ما يعكس محدودية تكوين التلاميذ في مجالات التفكير النقدي والتحليل. منسوب الهدر المدرسي لازال مرتفعا رغم كل المسكنات، إذ يجد مئات الآلاف أنفسهم خارج المنظومة التعليمية، خاصة في الوسط القروي، بفعل الفقر والهشاشة الاجتماعية ولاديمقراطية المدرسة، عدم إتقان اللغات الأجنبية والعربية الفصحى جيدا، مما يؤثر سلبا على مواكبة الدراسات في الأسلاك العليا.

ورغم أن قانون الإطار من بين أهدافه، تحسين التعلمات وتوسيع تدريس اللغات، إلا أن التطبيق في الواقع يصطدم بنواقص واضحة، أهمها ضعف التأطير التربوي والتكويني للمدرسين من جهة، واستمرار المناهج التقليدية، وضعف الاستثمار الحكومي في التعليم العمومي الموجهة لتطوير الجودة، حيث لازالت ميزانيات قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي متمركزة في جزء أساسي منها حول أداء الرواتب الهزيلة لنساء ورجال التعليم، والباقي يدرج في إطار ميزانية التسيير، بينما تظل الموارد المرصودة للتجديد التربوي والبنيات التحتية جد محدودة.

يضاف إلى ما سبق ظاهرة الاكتظاظ بالحجرات الدراسية التي أصبحت بنيوية، والاحتقان الذي يشهده قطاع التعليم باستمرار جراء النضالات المستمرة لنساء ورجال التعليم ضد السياسات المخزنية المعادية للقضايا الاجتماعية. مقابل هذا الوضع المقلق الذي يعد فيه التلميذ والأسرة والمجتمع أكبر ضحايا الأزمة، نجد:

-قطاع التعليم الخصوصي أصبح يستفيد بفضل تدهور المدرسة العمومية وتراجع واجبات الدولة اتجاهها، إذ اضطر أكثر من 61 ألف تلميذ إلى الانتقال من التعليم العمومي إلى الخاص خلال الموسم الدراسي 2022/2023، وذلك بمعدل زيادة يفوق 18% مقارنة مع الموسم الذي قبله. كما أن بعض المشرفين على برامج الإصلاحات الرجعية، تشرف عليه البيروقراطية الإدارية بمشاركة مستثمرين ورجال أعمال في القطاع الخاص، وهو ما يؤكد على أن الدولة ليست لها إرادة حقيقية للإصلاح والتغيير الإيجابي لأوضاع القطاع، لأنها تدرك جيدا أن بقاء المجتمع في حالة ضعف معرفي يضمن استمرار الهشاشة الاجتماعية، وبالتالي سهولة التحكم في المجال السياسي، وفرض الاختيارات اللاشعبية. كما نجد أن الوزارة، وبتوجيه من الدولة، تكلف شركات استشارية ومكاتب دراسات دولية ومحلية، في إطار استفادتها من الصفقات دون الاكتراث بمخرجاتها ونتائجها الفعلية أوالخضوع لأي شكل من أشكال المحاسبة والمساءلة.

منذ عقود خلت، خضع قطاع التعليم تعسفيا للعديد من المشاريع التخريبية، أدت إلى "إفساد" التعليم وإضعاف دوره التربوي والاجتماعي والثقافي، ودفعت جيلا بعد جيل إلى الهامش، وازدادت الهوة بين المدرسة والمجتمع اتساعا.

■ يظل الانطباع العام على الوضعية العامة للتعليم العمومي سلبيا ومتشائما من مخرجاته، ما البدائل الكفيلة، في نظركم، بتغيير هذه الوضعية؟

● أعتقد أن صياغة البديل التعليمي ليس بالأمر السهل، لكون المسألة التعليمية هي جزء من المشروع المجتمعي البديل، ويفترض أن تحدد ملامحه ومعالمه الكبرى من طرف القوى السياسية التقدمية، وكل من له مصلحة في التغيير. ولكن ما دمنا كمناضلين سياسيين ونقابيين معنيين بالتفاعل مع سؤالكم: لا تغيير جذري للمنظومة التربوية لفائدة أبناء وبنات الشعب إلا:

- بتوحيد التعليم العمومي، ووضع حد لتعدد وتنوع الأنظمة التعليمية بين تعليم موجه لأبناء وبنات العمال والفقراء والمعوزين، وآخر موجه لسلالة البورجوازية.
- لا تنازل عن الدفاع على مجانية التعليم من الأولي إلى العالي وموجه لكافة الطبقات الاجتماعية.
- إقرار مناهج تعليمية بمرجعية وهوية بيداغوجية تقدمية تخاطب العصر والمستقبل.
- منظومة تعليمية تنقل المغاربة إلى مجتمع العلم والمعرفة لتدارك الهوة الكبيرة مع الدول المتقدمة، وحتى مع الدول التي لها نفس المقدرات التنموية.
- منظومة تعليمية منفتحة على القيم والمبادئ الكونية والإنسانية والقطع مع التربية المغذية للنزعات الشوفينية والهوياتية المغلقة.
- إعادة هيكلة المنظومة التعليمية التقليدية بما يمنعها من التدخل والتوظيف ضد رهانات التحرر والتنمية.
- إعادة الاعتبار لرجال ونساء التعليم قياسا بأوضاع الشغيلة التعليمية في أنظمة تعليمية متقدمة.

في زمن تعقدت فيه التحديات الاجتماعية والتربوية وتشابكت فيه انتظارات المجتمع، أصبحت المدرسة عاجزة عن تحرير الأفراد من أغلالهم الاجتماعية، وأعادت إنتاج التمايزات الطبقية القائمة، وشرعنت الامتياز الثقافي للطبقات السائدة، أصبحت التعبيرات الديمقراطية المناضلة اليوم أكثر من أي وقت مضى، مطالبة بتأطير وقيادة الشغيلة التعليمية لفرض مطالبها الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية، بروح تضامنية وحيوية تربط جدليا بين النضال المطلبي النقابي والنضال الديمقراطي السياسي.

قراءة مركزة في مشروع قانون رقم 59.24 المتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي

الوسولي عبد الحق

1 - تقديم:

قبل البداية في تقديم قراءة مركزة في مشروع قانون رقم 59.24 الخاص بالتعليم العالي المصادق عليه من طرف مجلس الحكومة المنعقد، بتاريخ 28 غشت 2025، لابد بالتذكير بأن أزمة التعليم ببلادنا أزمة بنيوية مرتبطة بسياسة النظام المخزني النيوليبرالية التي كرّست الإجهاز على التعليم العالي العمومي، وأخضعته لسطوة رأس المال، وجعلته تابعًا لمتطلبات المقاولات الرأسمالية تحت عنوان المرونة والقابلية للتشغيل (التشغيلية)، كل ذلك جعل التعليم العالي والبحث العلمي في خدمة منظور تنموي يضع البلد فريسة للاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي عمقت التبعية للإمبريالية وضربت في العمق السيادة الوطنية ورهنها في يد الإمبريالية والصهيونية. إن مشروع القانون الجديد لا يخرج عن هذا الإطار بل بالعكس جاء للإجهاز على ما تبقى من الجامعة العمومية وتشجيع خوصصتها وضرب استقلاليتها وذلك بوضع القرار السياسي في يد وزارة الداخلية.

2 - قراءة مركزة في مشروع القانون 59.24

كما هو معلوم عملت الوزارة بشكل انفرادي على صياغة مشروع مكون من 113 مادة و11 فصلا، تداوله وصادق عليه مجلس الحكومة المنعقد، بتاريخ 28 غشت 2025، مما أثار جدلا واسعا واحتجاجات في عدد من الجامعات المغربية، حيث اعتبرته جميع هياكل النقابة الوطنية للتعليم العالي خطوة أحادية خطيرة تهدد استقلالية الجامعة وتفتح الباب أمام خصخصة التعليم وتحذر من تداعياته السلبية على استقرار الجامعة.

إن مواد المشروع المذكور، تثير العديد من الملاحظات، وبما أن المجال لا يسمح للحديث أو الخوض فيها كلها، فإن ذلك لا يمنع من إبداء بعض الملاحظات على بعض مواده، لأنها تمس الجوهر وتتصدر سلم الأولويات والمتمثلة في:

- ترسيم وتشجيع التعليم العالي الخاص

في المادة 4 من المشروع نجد الإشارة إلى تعزيز دور المؤسسات الخاصة للتعليم العالي للنهوض بوظائفها، كما تنص المادة 22 على الترخيص للأساتذة الباحثين بالتعليم العالي العام، من أجل المساهمة في التكوين بالمؤسسات الخاصة والمادة 28 على أنه يمكن للمؤسسات الأجنبية فتح فروع لها بالمغرب....

- تخلي الدولة التدريجي عن تمويل التعليم العالي والبحث العلمي وضرب مجانية التعليم

في المادة 46 و47 ينص المشروع على تنويع مصادر تمويل الجامعات، مضيفا إلى مواردها الإعانات المالية الممنوحة من قبل الجماعات الترابية والقطاع الخاص، ومتيحا لها إمكانية المساهمة في رأسمال مقاولات خاصة وإحداث شركات مساهمة.

- ضرب استقلالية الجامعة وتحكم وزارة الداخلية فيها

إنه من أخطر ما جاء به المشروع هو الباب الرابع والمعنون بحكامة التعليم العالي والبحث العلمي وخصوصا المواد من 29 إلى 39. لقد تمت إعادة هيكلة عمل الجامعة بشكل كامل من خلال إنشاء هيئات جديدة. وهكذا ينضاف إلى مجلس الجامعة "مجلس الأمناء" يعين غالبية أعضائه من خارج الجامعة والذي يحضر فيه رئيس الجامعة "بصفة إستشارية" ويُمنح صلاحيات واسعة تُلغي تقريبًا دور مجلس الجامعة ولديه الكثير من الاختصاصات التي تهم تحيين استراتيجية تطوير الجامعة، والموافقة عليها. ومن بين أعضاء مجلس الأمناء نجد والي الجهة. فمن حيث الهندسة والشكل، نجد بأن المشرّع يضع مجلس الأمناء في مرتبة متقدمة على مجلس الجامعة وقبله، وفي هذا إيحاء ضمني وصريح على أن مجلس الأمناء يحظى بأهمية خاصة بالمقارنة مع مجلس الجامعة.

3 – ما العمل

اعتبار المهام الأساسية الكبرى المطروحة اليوم هي إيقاف مسار هذا المشروع والنضال من أجل اعتماد إصلاح جذري حقيقي وعقلاني يتبنى منظورا شموليا تساهم فيه كل مكونات الجامعة المغربية ويضع المقتضيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والجغرافية والتحديات الممكنة والمحتملة ضمن أولويات النهوض بالتعليم العالي والبحث العلمي وتطويرهما.

حدث الأسبوع

قوافل الصمود (البرية والبحرية) الى غزة إحياء قيم المبادئ الأممية من جديد ...

عزيز عقاوي

قَافِلَةُ الصُمُود (البرية ثم البحرية) هي قافلة إنسانية تهدف إلى إيصال المساعدات الإنسانية إلى الفلسطينيين القاطنين في قطاع غزة. وتأتي هذه المبادرة لكسر الحصار، ولفت انتباه العالم إلى المجازر والتجويع في غزة.

القافلة دعا لها نشطاء من مختلف مناطق العالم، تحركهم الروح الأممية، والمشاعر الانسانية الرافضة للغطرسة الصهيونية الاجرامية، وذلك بعد أن تجاوز العدوان الصهيوني المدعوم امبرياليا وبالصوت والصورة، على قطاع غزة منذ أكتوبر 2023، كل الخطوط الحمراء، والتي أدت إلى دمار أكثر من 70% من القطاع، وسقوط أكثر من 182 ألف فلسطيني بين شهيد وجريح، معظمهم أطفال ونساء، وما يفوق 11 ألف مفقود، في ظل حصار يهدد حياة أكثر من مليوني غزاوي.

وقد تفاقمت الأوضاع الإنسانية إلى مستوى الكارثة، إذ يعاني أكثر من 95% من سكان غزة من انعدام الأمن الغذائي حسب وثائق الأمم المتحدة، كما أن هناك تحذيرات دولية تدق ناقوس المجاعة في القطاع بسبب النقص الفظيع والكارثي في الإمدادات الطبية والغذائية من جراء الحصار الصهيوني.

وقد رسمت القافلة أهداف واضحة ومحددة لنضالها ، و المتمثلة أساسا في :

- وقف الإبادة الجماعية في غزة.
- إدخال المساعدات الإنسانية فورًا.
- كسر الحصار وفتح الممرات الإنسانية.
- تحريك الرأي العام العالمي.
- محاسبة مرتكبي الجرائم والانتهاكات.

إن هذه القوافل ، البرية والبحرية، الرمزية في شكلها ، والعميقة في مضمونها ، قد كشفت عن معطيين اساسيين :

المعطى الأول ، هو هذا الأمل وهذا التفاؤل الذي خلقته هذه الهبة الأممية الانسانية ،الفريدة والمتميزة ، وربما غير المسبوقة في التاريخ البشري ، حيث ان مناضلات ومناضلين أحرار من كل بقاع العالم مع اختلاف انتماءاتهم الدينية ، والعرقية، والثقافية ،واللغوية ، والجنسية وغيرها ... لم يكتفوا فقط بدك الشوارع في كل بقاع العالم رافعين شعار : من النهر إلى البحر، فلسطين ستكون حرة» ... from the river to the sea Palestine will be free

بل انطلقوا في مغامرة انسانية غير محسوبة العواقب في اتجاه غزة برا، قم بحرا، لفك الحصار على فلسطين ...

المعطى الثاني ، هو انكشاف الوجه الحقيقي للانظمة الامبريالية الغربية الرافعة لشعارات حقوق الانسان وكذا الانظمة الرجعية العربية العميلة التي تصدت للقوافل بليبيا (ميليشيات حفتر) وبمصر، والأردن وغيرها ...خدمة للكيان الصهيوني المجرم .

فيا أحرار العالم أتحدوا ، ولتسقط الامبريالية والصهيونية ، والانظمة العربية الرجعية العميلة.

اليوم الـ712 من الإبادة..

الاحتلال يواصل نسف المنازل بالروبوتات المفخخة ويكثف قصفه في غزة

دخلت حرب الإبادة الجماعيّة التي يشنُّها الاحتلال «الإسرائيلي» على قطاع غزة يومها الـ712 أمعن خلالها في جرائم القتل والتدمير والتهجير والتجويع ضد الأهالي، ما أدى لارتقاء عشرات الآلاف من الشهداء والجرحى، بالإضافة إلى آلاف المفقودين تحت الأنقاض وفي الطرقات ومقابر المجهولين وسجون الاحتلال تحت بند «الإخفاء القسري» عقب اختطافهم خلال الحرب البرية على القطاع.

وبلغت حصيلة الشهداء والإصابات منذ 18 مارس 2025 حتى اليوم: 12,413 شهيدًا و 53,271 إصابة، لترتفع حصيلة العدوان إلى 64,964 شهيدًا و 165,312 إصابة منذ السابع من أكتوبر للعام 2023م.

ميدانيًا، استشهد 17 مواطنا بينهم 7 في مدينة غزة وأصيب آخرون منذ فجر اليوم الأربعاء، في قصف الاحتلال المتواصل على قطاع غزة.

وأفادت مصادر طبية، باستشهاد ثلاثة مواطنين من أسرة واحدة في قصف الاحتلال على خيمة نازحين في مواصي خان يونس جنوبي القطاع.

كما استشهد مواطن وزوجته الحامل وابنته في قصف الاحتلال على منزل بمخيم النصيرات وسط القطاع، فيما استشهد مواطنان وأصيب آخرون، جراء قصف الاحتلال شقة سكنية في حي تل الهوى جنوبي مدينة غزة.

وفي حي الشيخ رضوان شمال غرب مدينة غزة، استشهد وأصيب عدد من المواطنين في قصف «إسرائيلي» استهدف عمارة عجور، فيما قصف طائرات الاحتلال منزلا في الشارع الأول في الحي.

وأعلنت مصادر طبية يوم أمس، استشهاد 108 في قطاع غزة، معظمهم من شمال القطاع (93)، إضافة إلى 9 من الوسط و6 من الجنوب.

وأصل الاحتلال تنفيذ عمليات نسف وتفجير روبوتات مفخخة بين المنازل شمال غرب غزة، في محيط شارع 8 ومناطق بحي تل الهوا جنوبي المدينة. وقصفت طائرات الاحتلال عمارة المعتصم مقابل مدرسة التابعين في شارع النفق بمدينة غزة.

عن الهدف الإخبارية - قطاع غزة